صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 1999

صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 1999

المحتويـــــات

الصفحة

تقديم 1

نشاط الصندوق خلال عام 1999 3

النشاط الإقراضي 7

النشاط الاستثماري 21

أسواق الأوراق المالية العربية 25

نشاط التدريب 29

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية 35

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية 39

النشرات والتقارير الدورية والدراسات 41

الوضع المالي الموحد للصندوق 43

تقرير مراقبي الحسابات 51

جداول قروض الصندوق 69

جداول عامة 75

التنظيم والإدارة 81

تقديـــم

أصحاب المعالي رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشـرفنـي بالأصـالة عن نفـسـي وبالنيـابة عن زمـلائي، أعـضـاء مـجـلس المديرين التنفـيذيين، أن أرفع لمجلسكم الموقـر التقـرير السنوي عن أعمـال الصندوق ومـركـزه المالي للعـام الميلادي المنتـهي في 31 ديسـمـبر 1999، وذلك وفـقاً للمـادة الثالثـة والثلاثين من الاتفاقية المنشئة للصندوق.

د. جاسم المناعي
المدير العام
رئيس مجلس المديرين التنفيذيين

مارس 2000

نشاط الصندوق خلال عام 1999

واصل الصندوق خلال عام 1999 نشاطه في مجالات عمله التي حددتها اتفاقية إنشائه. وضمن هذا الإطار، استمر الصندوق في العمل على تطوير وتوسيع أنشطته المختلفة وتكثيف الخدمات التي يقدمها بالقدر الذي سمحت به موارده ووسائله المتاحة وذلك من أجل خدمة دوله الأعضاء ودعم جهودها في تعميق الاستقرار الاقتصادي وترسيخه وإرساء وتعزيز مقومات النمو المستدام.

ففي مجال النشاط الإقراضي، شهد عام 1999 توسعاً ملحوظاً يعكس حرص الصندوق على الاستجابة لاحتياجات دوله الأعضاء في ظل متطلبات مراحل نموها والتطورات في البيئة الاقتصادية المحلية والدولية. وفي هذا الصدد، قدم الصندوق قروضاً جديدة إلى الجزائر والمغرب وتونس ضمن تسهيل التصحيح الهيكلي، وذلك من أجل دعم جهودها في إصلاح قطاعاتها المالية والمصرفية. وبلغت قيمة هذه القروض الثلاثة 46.555 مليون د.ع.ح. كما بلغت قيمة المعونة الفنية التي قدمها الصندوق في إطارها لهذه الدول 950 ألف د.ع.ح. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق قرضاً تلقائياً إلى كل من تونس ولبنان للمساهمة في تمويل العجز الذي أسفر عنه ميزان مدفوعاتهما. وقد بلغت قيمة هذين القرضين 8.85 مليون د.ع.ح.

كما كثّف الصندوق خلال العام من اتصالاته مع الدول الأعضاء حيث أجرى مشاورات مع السلطات في كل من اليمن وموريتانيا وجيبوتي بغرض متابعة تنفيذ برامج الإصلاح المتفق عليها والتوصل في حالة اليمن وموريتانيا إلى برامج تصحيح اقتصادي مكملة. كما أجرى الصندوق مشاورات مع السلطات في كل من الجزائر والمغرب وتونس في إطار تسهيل التصحيح الهيكلي من أجل التوصل إلى برامج إصلاحية في قطاعاتها المالية المصرفية يتم دعمها بموارد التسهيل من قروض ومعونة فنية.

وفي مجال الاستثمار، تابع الصندوق خلال عام 1999 نشاطه الاستثماري في إطار القواعد العامة لسياسة الاستثمار التي رسمها مجلس المديرين التنفيذيين، مع استمراره في الالتزام بتكوين محفظته الاستثمارية وفقاً لمكونات وحدة حقوق السحب الخاصة للحفاظ على موارده من التقلبات في أسعار الصرف وأسعار الفائدة. كما استمر الصندوق، بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين لعام 1994، في إسناد جزء من محفظته الاستثمارية إلى عدد من المؤسسات العالمية المتخصصة في إدارة المحافظ الاستثمارية.

كما واصل الصندوق من جانب آخر جهوده الرامية إلى توثيق وتطوير علاقات التعاون مع المؤسسات النقدية والمالية العربية من خلال المواظبة على تزويدها بالتقارير الأسبوعية والشهرية وربع السنوية حول التطورات والمستجدات في الأسواق المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصادات العربية، وتقديم الخدمات التي تحتاجها في مجال الاستثمار خاصة قبول وإدارة الودائع التي تعهد بها إليه. بالإضافة إلى ذلك واصل قيامه بإدارة المحفظة الاستثمارية لبرنامج تمويل التجارة العربية، والأموال المتجمعة في الحساب الموحد من مساهمات الدول العربية في موازنات المنظمات العربية المتخصصة.

وفي مجال الأسواق المالية، استمر الصندوق في جهوده لتطوير نشاط قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية التابعة له، ومساعدة الدول الأعضاء في جهودها لإنشاء وتطوير أسواقها المالية. وفي هذا الصدد، وفي سبيل تطوير التعامل مع الأسواق المشاركة في القاعدة، قام الصندوق خلال هذا العام بتزويدها بأجهزة حديثة تحل محل الأجهزة القديمة التي زودها بها عند انطلاق القاعدة، وعمل على تطوير النشرة الفصلية الصادرة عن القاعدة. كما استمر الصندوق في المشاركة في الفعاليات المتعلقة بهذا المجال وتعزيز التعاون مع المؤسسات العربية والدولية العاملة فيه.

ومن جهة أخرى، شهد عام 1999 توسع عمليات الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية. فقد قامت الشركة خلال العام بإجراء تقييم الجدارة الائتمانية لأعداد متزايدة من الشركات العربية في عدد من الدول العربية من خلال الفرعين اللذين أنشأتهما الشركة في تونس ومصر وهما شركة "المغرب للتقييم" وشركة "النيل لتقييم وتصنيف الأوراق المالية".

وفي مجال التدريب المتخصص للكوادر الفنية العاملة في الأجهزة النقدية والمالية في الدول العربية، شهد عام 1999 تطوراً هاماً في إطار مساعي الصندوق الرامية إلى توسيع وتكثيف نشاط معهد السياسات الاقتصادية. فقد تم إنشاء برنامج تدريب إقليمي مشترك مع صندوق النقد الدولي يهدف إلى رفع عدد الدورات التي ينظمها المعهد عادة ويوسع رقعة الموضوعات المتخصصة التي تغطيها. وقد نظم المعهد خلال عام 1999 ثمان دورات تدريبية وحلقة عمل واحدة منها أربع دورات تم تنظيمها في إطار برنامج التدريب الإقليمي المشترك. وقد استفاد من الدورات التي نظمها المعهد خلال العام 302 متدرباً من الدول الأعضاء.

كما شارك الصندوق في إطار سلسلة الندوات السنوية المشتركة التي يعقدها بالاشتراك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين، في تنظيم ندوة عام 1999 وكان موضوعها "دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية".

وفي مجال التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، شارك الصندوق في إعداد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، وقام كالمعتاد بتحريره وإصداره وتوزيعه في موعده. ومن موقعه كأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، تولى الصندوق مهام التنظيم الفني والإداري لاجتماع المكتب الدائم، واجتماعات الدورة الثالثة والعشرين للمجلس والاجتماع التاسع للجنة الرقابة المصرفية.

كذلك، استمر الصندوق في الاضطلاع بمهام إدارة الحساب الموحد للمنظمات العربية المتخصصة التي كلفه بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما واصل علاقات التعاون والتنسيق التي تربطه بعدد من المنظمات الإقليمية والدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وفي مجال اهتمامه المتصل بتشجيع وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، تابع الصندوق خلال عام 1999 تعزيز وتدعيم علاقات التعاون والتنسيق بينه وبين برنامج تمويل التجارة العربية. كما استمر في تقديم خدماته المتخصصة للبرنامج على الوجه الذي ساعد في تطوير وتدعيم نشاط البرنامج.

وقد استمر التوسع في أعمال البرنامج، حيث تم خلال العام تسمية 11 وكالة وطنية جديدة. كما تم إبرام 27 اتفاقية لإعادة تمويل صفقات تجارية فيما بين الدول العربية بلغت قيمتها الإجمالية نحو 321 مليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، نظم البرنامج خلال العام ثلاثة لقاءات للمصدرين والمستوردين العرب في مجال المنتجات الغذائية والصناعات المعدنية والأدوية والصناعات المتممة لها.

وقام الصندوق خلال العام بإجراء عدد من الدراسات، واستمر في إصدار "النشرة الاقتصادية" والنشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية. كما واصل الصندوق إصدار نشراته الإحصائية التي تغطي مجالات النقد والائتمان، والحسابات القومية، والمالية العامة، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي، وأسعار الصرف، والتجارة الخارجية.

النشاط الإقراضي

تتصدر مهمة المساعدة في تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء قائمة الأهداف التي أنشئ الصندوق من أجل تحقيقها. ويمارس الصندوق دوره في هذا المجال بشكل رئيسي من خلال التسهيلات الائتمانية التي يوفرها لدوله الأعضاء المؤهلة للاقتراض، والتشاور معها حول السياسات والإجراءات اللازمة لمعالجة الاختلالات. ويقدم الصندوق هذه التسهيلات الائتمانية على هيئة قروض تتميز بالتيسير وتتفاوت في آجالها وذلك للمساهمة في تمويل عجوز موازين مدفوعات الدول المؤهلة. وتختلف درجة التركيز في السياسات والإجراءات التصحيحية المضمنة في البرامج الإصلاحية التي تدعمها هذه القروض بحسب نوع القروض وأوضاع الدول المعنية.

أنواع التسهيلات

تشمل التسهيلات الائتمانية التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها أربعة أنواع من القروض، تتفاوت أحجامها وشروط منحها وآجال استحقاقها حسب طبيعة وأسباب الاختلال في ميزان المدفوعات الذي تعاني منه الدولة العضو المؤهلة للاقتراض. وأول أنواع هذه القروض هو **القرض التلقائي**، ويقدم للمساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان مدفوعات الدولة العضو بأجل ثلاث سنوات وبحجم لا يزيد عن 75 في المائة من اكتتاب الدولة العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ولا يشترط لتقديم هذا القرض الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج لتخفيف العجز في ميزان مدفوعاتها. والنوع الثاني هو **القرض العادي**، ويقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض عندما تزيد حاجتها عن 75 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. ويشترط للحصول عليه الاتفاق مع الدولة العضو المقترضة على برنامج إصلاح مالي يمتد لفترة لا تقل عن سنة يتولى الصندوق متابعة تنفيذه. وتسدد كل دفعة منه خلال خمس سنوات من تاريخ سحبها. أما النوع الثالث من القروض فهو **القرض الممتد** الذي يقدم للدولة العضو المؤهلة للاقتراض في حالة وجود عجز كبير ومزمن في ميزان مدفوعاتها ناجم عن خلل هيكلي في اقتصادها. ويشترط لتقديم هذا القرض الاتفاق مع الدولة العضو على برنامج تصحيح هيكلي يمتد لفترة لا تقل عن سنتين بهدف إيجاد حل ملائم لمشكلاتها. وتسدد كل دفعة منه خلال سبع سنوات من تاريخ سحبها. والنوع الرابع من هذه القروض هو **القرض التعويضي** الذي يقدم لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارئ في ميزان مدفوعاتها بسبب هبوط في عائدات صادراتها من السلع والخدمات و/أو زيادة في قيمة وارداتها من المنتجات

الزراعية نتيجة سوء المحاصيل. ويبلغ سقف هذا القرض 50 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، ويسدد خلال فترة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ سحب الدفعة الأولى.

وبالإضافة إلى القروض المذكورة أعلاه، استحدث الصندوق **تسهيل التصحيح الهيكلي** للمساهمة في إصلاح القطاع المالي والمصرفي و/أو قطاع مالية الحكومة للدولة العضو المؤهلة. ويشترط لتقديم هذا التسهيل الاتفاق مع العضو المقترض على برنامج تصحيح هيكلي في أحد هذين القطاعين أو كليهما. ويبلغ سقف هذا التسهيل 75 في المائة من اكتتاب العضو المدفوع بالعملات القابلة للتحويل. وتسدد كل دفعة من قيمة القرض خلال أربع سنوات من تاريخ سحبها. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس المديرين التنفيذيين أقر استراتيجية تقضي بأن يتم التركيز خلال المرحلة الأولى على دعم الإصلاحات في القطاع المالي والمصرفي، وأن يضاف إليها في مرحلة لاحقة الإصلاحات في قطاع مالية الحكومة.

ويعتبر التسهيل مكملاً للقروض الأخرى التي يقدمها الصندوق للدول الأعضاء، ذلك أن الدولة العضو المستفيدة منه تحتفظ بفرص الاستفادة من القروض الأخرى. كما أنه يمكن للدولة العضو غير المنتفعة من القروض الأخرى أن تستفيد من هذا التسهيل إذا توفرت لديها شروط الأهلية.

وبأخذ التسهيل الجديد في الاعتبار، يصل الحد الأقصى الكلي لما يمكن أن تحصل عليه الدولة العضو من قروض حالياً إلى 325 في المائة من اكتتابها المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، مضافاً إليه 50 في المائة من الاكتتاب في حالة تأهلها للحصول على قرض تعويضي.

وينفرد تسهيل التصحيح الهيكلي من بين التسهيلات الأخرى التي يوفرها الصندوق للدول الأعضاء في أنه يشتمل على عنصر المعونة الفنية. فهو يتكون من قرض بواقع 98 في المائة ومنحة للمعونة الفنية بواقع 2 في المائة من قيمته الإجمالية. ويشترط، وفق القواعد المنظمة للتسهيل، أن تكون الإصلاحات الهيكلية المستهدف تنفيذها باستخدام المعونة الفنية هي إصلاحات مكملة أو ممهدة لما يستهدف التمويل المباشر المساعدة في تنفيذه من إصلاحات.

ويمثل إنشاء التسهيل مرحلة جديدة في النشاط الإقراضي للصندوق كما أنه يوفر بعداً إضافياً وهاماً وذلك نظراً لطبيعة الإصلاحات التي يدعمها. فالإصلاحات الاقتصادية التي يدعمها الصندوق من خلال قروضه الأخرى تتعلق في مجملها

بالأوضاع الكلية للاقتصاد، في حين أن الإصلاحات التي يدعمها الصندوق من خلال هذا التسهيل قطاعية في طبيعتها وتتعلق بأوضاع قطاعين بعينهما، وهما القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة.

القروض والسحب والسداد

حقق الصندوق في عام 1999 توسعاً ملحوظاً في نشاطه الاقراضي ينسجم مع الأهمية التي يوليها لهذا الجانب من أنشطته. وفي هذا الصدد، فإنه وضمن تسهيل التصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، قدم الصندوق ثلاثة قروض جديدة إلى الجزائر والمغرب وتونس لدعم البرامج التصحيحية التي تم الاتفاق حولها مع هذه الدول في ضوء المشاورات التي أجريت معها. وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه القروض الثلاثة 46.555 مليون د.ع.ح.، بينما بلغت قيمة المعونة الفنية المقدمة في إطارها للدول الثلاث 950 ألف د.ع.ح. سُحب منها في عام 1999 ما يعادل 534 ألف د.ع.ح.

كذلك، فإنه وللمرة الأولى منذ عام 1994، قدم الصندوق قرضاً تلقائياً لتونس بلغت قيمته 5.175 مليون د.ع.ح. وذلك للمساهمة في تمويل العجز الذي أسفر عنه ميزان المدفوعات. ويعود العجز إلى تباطؤ نمو الصادرات نتيجة لانخفاض صادرات المنتجات الزراعية والصيد البحري وإلى تراجع التدفقات المالية من الخارج.

كما قدم الصندوق في عام 1999 قرضاً تلقائياً للبنان بلغت قيمته 3.675 مليون د.ع.ح.، وهو القرض الأول الذي يقدمه الصندوق لهذا البلد. ويذكر أن السلطات اللبنانية قد نجحت في تحقيق تقدم كبير في إصلاح البنية الأساسية واستعادة القدرات الإدارية للبلاد. كما حققت نجاحاً في مجال استعادة النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي وخفض معدلات التضخم وتحقيق استقرار سعر صرف الليرة. ويمثل تقديم القرض دعماً للاقتصاد اللبناني الذي تبرز الحاجة فيه إلى احتياطيات مرتفعة تمكّن السلطات من استخدام سعر الصرف كأداة تثبيت إسمية لتحقيق الاستقرار المالي الكلي من أجل تعزيز مصداقية سياساتها الرامية إلى المحافظة على قابلية تحويل الليرة لجميع العمليات، الجارية منها والرأسمالية، وحرية انتقال رؤوس الأموال دون قيود، وتشجيع القطاع الخاص.

جدول رقم (1)
القروض المقدمة خلال عام 1999
(ألف د.ع.ح.)

الدولة	نوع القرض	قيمة القرض	قيمة المعونة الفنية
الجزائر	تسهيل التصحيح الهيكلي	30,605	624
المغرب	تسهيل التصحيح الهيكلي	10,878	222
تونس	تسهيل التصحيح الهيكلي	5,072	104
تونس	تلقائي	5,175	
لبنان	تلقائي	3,675	
الإجمالي		**55,405**	**950**

وبالإضافة لهذه القروض الجديدة، واصل الصندوق خلال عام 1999 متابعة تنفيذ البرامج الإصلاحية المتفق عليها في السابق مع اليمن وموريتانيا وجيبوتي والمدعومة بقروض جارية والتشاور حول السياسات والإجراءات الإضافية المناسبة لها.

وفي ضوء ما تقدم، بلغ إجمالي السحب من موارد الصندوق المتاحة للإقراض خلال عام 1999 ما يعادل 48.775 مليون د.ع.ح. تمثل السحب على القروض الجديدة المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى مبالغ السحب على قروض مقدمة في السابق لكل من اليمن والجزائر وموريتانيا. ويعكس حجم السحب على القروض في عام 1999، الذي بلغ أكثر من أربعة أضعاف حجم السحب خلال عام 1998، التوسع الذي حدث في النشاط الإقراضي للصندوق.

وفي المقابل، تسلم الصندوق خلال عام 1999 ما قيمته 18.96 مليون د.ع.ح. تمثل أقساط قروض مقدمة في السابق، تم تسديدها من قبل خمس دول مقترضة هي اليمن والجزائر وموريتانيا والمغرب والأردن.

جدول رقم (2)
السحب وسداد القروض خلال عام 1999
(مليون د.ع.ح.)

الدولة	السحب			سداد أصل القروض
	القروض المقدمة خلال عام 1999	القروض السابقة	المجموع	
اليمن	—	8.648	8.648	4.270
الجزائر	10.202	10.000	20.202	7.288
موريتانيا	—	0.564	0.564	0.812
المغرب	5.439	—	5.439	3.100
تونس	10.247	—	10.247	—
لبنان	3.675	—	3.675	—
الأردن	—	—	—	3.490
الإجمالي	**29.563**	**19.212**	**48.775**	**18.960**

وفي ضوء ذلك، بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء المقترضة في نهاية عام 1999 نحو 229.1 مليون د.ع.ح. ويعادل ذلك 71.9 في المائة من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل، ونحو 56 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض، وهي رأس المال زائد الموارد المخصصة لتسهيل التصحيح الهيكلي، وذلك مقارنة بمبلغ 199.3 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1998، يعادل 62.5 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل ونحو 48.7 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض.

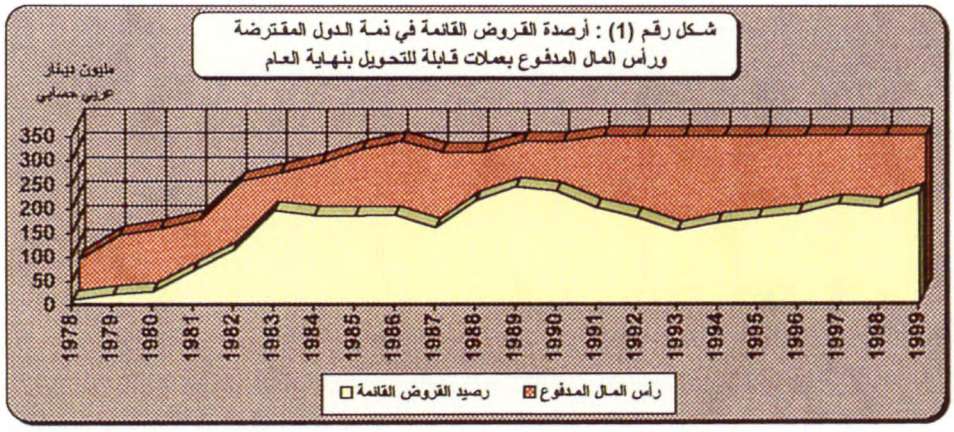

ولقد بلغ إجمالي القروض الملتزم بها من قبل الصندوق، والذي يساوي رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليه المبالغ غير المسحوبة من

القروض المتعاقد عليها، حوالي 263.9 مليون د.ع.ح. في نهاية عام 1999 (في نهاية عام 1998: 227.4 مليون د.ع.ح.) ويعادل ذلك ما نسبته 82.8 في المائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل و64.5 في المائة من الموارد المتاحة للإقراض، مقابل 71.3 في المائة و55.6 في المائة تباعاً في عام 1998.

وبنهاية عام 1999 ارتفع عدد القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978 إلى مائة وعشرة قرض بقيمة إجمالية تبلغ نحو 789.2 مليون د.ع.ح. أو ما يعادل 3.25 مليار دولار أمريكي. واستفادت من هذا المبلغ ثلاث عشرة دولة من الدول الأعضاء.

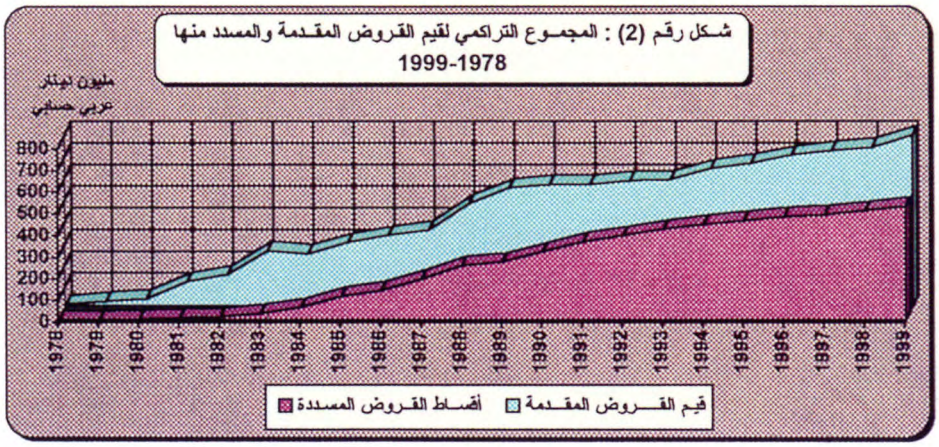

المشاورات مع الدول الأعضاء

واصل الصندوق في عام 1999 مشاوراته مع الدول الأعضاء التي يجريها في إطار نشاطه الإقراضي والتي يتم من خلالها تبادل الآراء مع الجهات المختصة، وتقديم المساندة الفنية لجهود الإصلاح الاقتصادي، ومتابعة تنفيذ البرامج التصحيحية المتفق عليها.

ولقد دارت المشاورات التي أجراها الصندوق خلال عام 1999 على محورين، تمت في أحدهما المشاورات المرتبطة ببرامج التصحيح الاقتصادي الكلي وتمت في الآخر المشاورات المرتبطة بجهود الإصلاح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي.

وفي هذا الصدد، فإنه وفيما يتعلق ببرامج التصحيح الاقتصادي الكلي أجرى الصندوق مشاورات مع كل من اليمن وموريتانيا وجيبوتي للوقوف على سير تنفيذ

البرامج التصحيحية المتفق عليها معها وتقييم أدائها الاقتصادي والاتفاق معها على السياسات والإجراءات المناسبة لدعم مسيرة التصحيح فيها.

وقد أظهرت نتائج المشاورات أن اقتصادات هذه الدول تعرضت لضغوط كبيرة خلال عام 1998 تعكس آثار الأزمة المالية الدولية والضعف الذي اعترى الطلب الدولي على الصادرات مما أثر على أدائها مقارنة بالتوقعات التي كانت مرصودة لها. ورغم ذلك، فقد استمرت هذه الدول في تنفيذ السياسات والإجراءات التصحيحية المتفق عليها مما ساهم في الحد من آثار التطورات الخارجية السالبة على اقتصاداتها.

فبالنسبة لليمن، فإن التدهور الحاد في أسعار النفط في عام 1998، وهو الذي يمثل ما يزيد عن ثلثي إجمالي الإيرادات الحكومية ونحو 85 في المائة من قيمة الصادرات، أملى حدوث بعض الانحراف في نتائج تنفيذ برنامج التصحيح عن المسار الذي كان محدداً له.

ففي مجال النمو، حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة نمواً يقدر بنحو 2.7 في المائة مقارنة بتوقعات البرنامج البالغة 3.8 في المائة. وفيما يتعلق بالأسعار، فقد ارتفع معدل التضخم إلى نحو 11.1 في المائة مقابل 8.5 في المائة.

أما فيما يتعلق بالوضع المالي للحكومة، فقد تأثر وضع الموازنة العامة بشكل ملحوظ بالانخفاض الكبير الذي حصل في إيرادات الحكومة من صادرات النفط الخام نتيجة للتدهور الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية. إلا أن ما اتخذته الحكومة من إجراءات لمواجهة هذا الموقف، وذلك من خلال تقليص النفقات وزيادة الإيرادات غير النفطية، قد مكّن من احتواء العجز الكلي للموازنة (على أساس نقدي) بحدود ما يعادل 5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1998 مقابل 5 في المائة حسب توقعات البرنامج للعام المذكور.

وفي مجال القطاع الخارجي، فقد تحول الفائض المحقق في كل من الحساب الجاري والميزان الكلي للمدفوعات خلال عام 1997 إلى عجز وهو ما يعزى أساساً إلى التراجع الكبير في حصيلة الصادرات النفطية.

ومع ذلك، ورغم الظروف الصعبة لعام 1998، فقد تمّ إحراز تقدم ملحوظ على صعيد تنفيذ معظم الإصلاحات الهيكلية المدرجة في البرنامج.

ولقد تم التأكيد في المشاورات بين الصندوق والسلطات اليمنية حول تنفيذ البرنامج التصحيحي لعام 1998، والبرنامج التصحيحي المكمل لعام 1999 على أهمية العمل من أجل تقليل الاعتماد على النفط وتكثيف الجهود لتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية تلافياً للآثار السلبية للأزمات المتكررة التي تشهدها الأسعار العالمية للنفط الخام وتأثير ذلك على مجمل اقتصادات البلدان التي تعتمد على النفط كمورد أساسي لها.

وفي ضوء ذلك، وانطلاقاً من عزم السلطات اليمنية على مواصلة مسيرة التصحيح الاقتصادي لترسيخ المكاسب وتعزيز النتائج المحققة في السابق في هذا المجال، فقد تمّ الاتفاق بين الصندوق والسلطات اليمنية على وضع برنامج تصحيح اقتصادي مكمل يجري تنفيذه خلال عام 1999 يسعى، في إطار الاستراتيجية الخاصة بالفترة 1999-2001، إلى استعادة زخم عملية التصحيح الذي تأثر بالصدمة النفطية التي تعرض لها الاقتصاد في عام 1998.

وبالنسبة لموريتانيا، أظهرت نتائج المشاورات أن الإجراءات والسياسات التي طبقتها موريتانيا خلال فترة البرنامج المتفق عليه لعام 1998 قد أعطت نتائج طيبة رغم المؤثرات الخارجية التي واجهت البلاد خلال العام وما سبّبته من انعكاسات سالبة على الاقتصاد الموريتاني وتحديداً على قطاع الصيد البحري الذي يعتبر أحد المصادر الرئيسية للدخل القومي ولإيرادات البلاد من النقد الأجنبي.

وفي هذا الخصوص، وفيما يتعلق بالنمو، فإنه وعلى الرغم من الركود الذي شهده قطاع الصيد البحري خلال عام 1998، فقد سجل الاقتصاد الموريتاني معدل نمو حقيقي بلغ 3.5 في المائة مقابل 4.9 في المائة حسب ما كان مستهدفاً في البرنامج. ويعزى الانخفاض في معدل النمو خلال عام 1998 عمّا توقعه البرنامج أساساً إلى هبوط الناتج في قطاع الصيد البحري الذي انخفض بحوالي 17 في المائة وذلك كنتيجة للتطورات غير المواتية التي شهدتها الأسواق الرئيسية للصادرات الموريتانية من الأسماك (اليابان وروسيا). أما التضخم، فقد أمكن حصره في حدود 8 في المائة مقابل نسبة 5 في المائة كما كان متوقعاً في البرنامج.

وفي مجال مالية الحكومة، فإن سياسة الحكومة الهادفة إلى تقليص الزيادة في النفقات وتنمية الإيرادات مكّنتها من تحقيق فائض كلي في الميزانية العامة يعادل 2.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات، فقد سجل الحساب الجاري (باستثناء التحويلات الرسمية) تحسناً نظراً لتراجع الواردات، حيث انخفضت نسبة العجز فيه إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 2.6 في المائة مقابل 5.9 في المائة حسب تقديرات البرنامج.

واستمراراً لجهود التصحيح التي بذلتها الحكومة خلال مسيرة التصحيح الاقتصادي، تم الاتفاق بين الصندوق والحكومة الموريتانية على تنفيذ برنامج مكمّل جديد يغطي عام 1999 يعمل على تعزيز النتائج الطيبة التي حققها الاقتصاد الموريتاني في الفترة الأخيرة.

وبالنسبة لجيبوتي، يذكر أن الصندوق كان قد وافق على تمديد فترة العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي لعام 1997 ليغطي عام 1998، وذلك في ظل الظروف الداخلية والخارجية الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجيبوتي والناجمة عن ضيق القاعدة الإنتاجية، والانخفاض الذي طرأ على المعونات الخارجية وتعرض الميناء لمنافسة شديدة من الموانئ المجاورة. وتشير نتائج المشاورات والمتابعة أن السلطات قامت باتخاذ إجراءات تصحيحية صارمة حققت نجاحاً لابأس به في ظل تلك الظروف الصعبة.

ففي مجال الإنتاج، أمكن تحقيق معدل نمو موجب للسنة الثانية على التوالي بعد أن كان النمو سالباً حيث بلغ معدل النمو 1.6 و1.8 في المائة للعامين 1997 و1998 تباعاً مقابل نسبة 0.5 في المائة كانت مستهدفة في البرنامج لعام 1998. وقد ساهم الارتفاع النسبي في جانب العرض في احتواء معدل التضخم في حدود 1.6 في المائة للعام 1998 مقابل 2 في المائة حسب توقعات البرنامج.

وفي مجال مالية الحكومة، فقد قامت الحكومة باتخاذ الإجراءات المضمنة في البرنامج بهدف تعزيز الإيرادات، إلا أن العوامل غير المواتية المشار إليها سابقاً أدت إلى تراجع إجمالي الإيرادات عن توقعات البرنامج. وفي المقابل، اتخذت الحكومة إجراءات صارمة لضغط الإنفاق الجاري وهو ما أدى إلى المحافظة على مستوى العجز المالي للميزانية العامة عند مستواه في عام 1997، غير أنه زاد عمّا توقعه البرنامج للعام 1998. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة إضافة المنح الخارجية للإيرادات المحلية بالموازنة سيتحول العجز المسجّل بالميزانية العامة للحكومة إلى فائض نسبته 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وهو الفائض الأول من نوعه منذ عام 1991.

أما فيما يخص القطاع الخارجي، فقد أسفر الحساب الجاري لميزان المدفوعات عن عجز يقل عمّا توقعه البرنامج بمقدار 12 مليون دولار، كما سجل الوضع الكلي لميزان المدفوعات عجزاً بلغ 11.4 مليون دولار بانخفاض كبير عمّا توقعه البرنامج.

ومن جهة أخرى، نجحت السلطات في تنفيذ معظم الإجراءات الهيكلية المتضمنة في البرنامج، حيث تم وضع القواعد المناسبة لتحسين الرقابة المصرفية وتعزيز ملاءة القطاع المصرفي، بالإضافة إلى إزالة بعض القيود الحكومية على سوق العمل والسماح بمساهمة القطاع الخاص في المشاريع العامة.

ومواصلة لجهودها التصحيحية، بهدف تعزيز ما تمّ تحقيقه خلال مسيرة الإصلاح المالي، قامت السلطات في جيبوتي بوضع استراتيجية تصحيح متوسطة المدى بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين تغطي الفترة 1999-2000، تتضمن إجراءات وسياسات في مختلف المجالات الاقتصادية تستهدف في مجملها إرساء مقومات الاستقرار ورفع معدلات النمو.

وبصورة عامة، فإنه وأخذاً في الاعتبار لكافة العوامل والصعوبات المشار إليها، وحداثة تجربة هذه الدولة في عملية الإصلاح، فقد كان أداء الاقتصاد الجيبوتي في ظل البرنامج المتفق عليه لعام 1998 مرضياً بوجه عام. كما أن تبنّي السلطات استراتيجية للتصحيح للمدى المتوسط يعتبر بمثابة تأكيد على حرصها والتزامها بنهج التصحيح الذي يهدف إلى استعادة النمو المستدام وإرساء مقومات الاستقرار المالي الداخلي والخارجي.

ومن الجانب الآخر، وفيما يتعلق بالتصحيح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي، فقد أجرى الصندوق مشاورات مع كل من **الجزائر والمغرب وتونس**، أثمرت عن الاتفاق على برامج إصلاحية مدعومة بموارد التسهيل الجديد من قروض ومعونة فنية. كما قام الصندوق بالتشاور مع السلطات اليمنية في هذا الخصوص في إطار متابعة تنفيذ البرنامج الإصلاحي في القطاع المالي والمصرفي المتفق عليه معها.

فبالنسبة للجزائر، أبدت السلطات اهتمامها بإصلاح القطاع المالي والمصرفي، حيث سعت إلى معالجة نواحي الضعف القائمة فيه بغية تشجيع وتطوير الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين وإعادة تأهيل القطاع المصرفي.

ولقد أخذت الإصلاحات الطابع التدريجي، حيث عملت في المرحلة الأولى على تعزيز دور واستقلالية بنك الجزائر كسلطة نقد مركزية. ورافق ذلك إجراءات تحرير هيكل

أسعار الفائدة، سعياً لزيادة معدلات الادخار الوطني وتحسين تخصيص الائتمان ورفع كفاءة الاستثمارات. وتبع ذلك اتخاذ إجراءات عديدة لتطوير آليات وأدوات السياسة النقدية شملت التحول من أسلوب السقوف الائتمانية والقرارات الإدارية للتحكم في السيولة والائتمان نحو الأساليب غير المباشرة في إدارة السيولة. كما تضمنت الإصلاحات الخطوات الرامية لإعادة تأهيل وتقوية القطاع المصرفي، وشمل ذلك جوانب معالجة الديون المعدومة وتقوية القاعدة الرأسمالية للمصارف وتطوير معايير وإجراءات الرقابة الاحترازية. كما تضمنت الإصلاحات فتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للعمل في هذا الميدان.

ومع ذلك، وعلى الرغم مما قامت به السلطات الجزائرية من جهد في إصلاح القطاع المالي والمصرفي، إلا أن هناك الكثير من التحديات التي تؤثر على قدرته وكفاءته في استقطاب وتوجيه الموارد داخل الاقتصاد، وكذلك على فاعلية السياسة النقدية.

وفي ضوء ما تقدم، ولتوسيع وتعزيز الإصلاحات في هذا القطاع الهام، تم التوصل في ضوء المشاورات مع السلطات الجزائرية إلى اتفاق حول عناصر برنامج الإصلاح الهيكلي في القطاع المالي والمصرفي لعامي 1999 و2000، تشمل ما يلي :

- تحسين وتطوير الكفاءة التشغيلية لنظام المدفوعات في الاقتصاد، في إطار مشروع متكامل يهدف للوصول إلى نظام إلكتروني لتسوية المدفوعات الإجمالية والمدفوعات ذات الطبيعة العاجلة على أساس الوقت الفعلي (RTGS)، متضمناً ذلك الجوانب المرتبطة بالمشروع والمتعلقة بالنواحي التنظيمية والقانونية والفنية اللازمة، والعمل على تحسين النظام المعمول به في مجال تقاص وتسوية الشيكات، والسعي للتمهيد لخلق نظام وطني شامل للمدفوعات الصغيرة ومدفوعات التجزئة.

- تطوير السياسة النقدية، من خلال تقوية وتدعيم نطاق استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السيولة والائتمان، وكذلك تعزيز قدرة السلطات النقدية على القيام بالبرمجة النقدية وإجراء الدراسات اللازمة للوقوف على التطورات في العوامل المؤثرة على سيولة المصارف. ويشمل ذلك تفعيل استخدام آلية الاحتياطي الإلزامي، والتقليص التدريجي في استخدام آلية إعادة الخصم في عمليات إعادة التمويل، وتطوير عمليات السوق المفتوحة.

- الارتقاء بنشاط الرقابة على المصارف من خلال استكمال إدخال العمل بمعايير الرقابة الاحترازية المعمول بها دولياً وتطوير عمليات وآليات الرقابة المكتبية

والرقابة الميدانية من حيث وضع أدلة شاملة لإجراءات عملهما. كما يتضمن هذا الجانب السعي لتطوير قاعدة لتحليل ودراسة البيانات والمعلومات المصرفية لأغراض الرقابة بالإضافة إلى الارتقاء بالقدرات البشرية والفنية لقطاع الرقابة على البنوك لدى بنك الجزائر.

وفيما يتعلق بالمغرب، فقد أولت السلطات اهتماماً خاصاً بالإصلاحات الهادفة إلى تطوير وتقوية القطاع المالي والمصرفي وتشجيع السوق المالي بالبلاد. واستهدفت الإصلاحات المنفذة تحديث القطاع المصرفي من خلال عصرنة الإطار القانوني المنظم لأنشطة المصارف ومؤسسات الائتمان، وتحرير نشاط هذا القطاع، إضافة إلى العمل على تقوية وتحديث آليات الرقابة على المصارف وتبني المعايير المعمول بها دولياً في هذا المجال.

كذلك استهدفت الإصلاحات تطوير السياسة النقدية وأسلوب إدارتها، حيث تم التحول من أسلوب القيود والأدوات المباشرة إلى الأدوات غير المباشرة في إدارة السيولة انسجاماً مع توجهات اقتصاد السوق.

واستهدفت الإصلاحات أيضاً تطوير أسواق أدوات الدين العام وتنشيطها، وتطوير بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء وتحفيز المصارف ومؤسسات التمويل والشركات الخاصة على إصدار أدوات الدين القابلة للتداول. كما استهدفت الإصلاحات تنظيم وتطوير مؤسسات الادخار شاملة صناديق التقاعد وشركات التأمين بغية تعزيز كفاءتها في حشد وإدارة المدخرات.

ولتعزيز النتائج الإيجابية التي تحققت في القطاع المالي والمصرفي في المغرب، تم من خلال المشاورات بين الصندوق والسلطات المغربية، الاتفاق على برنامج للإصلاحات لعامي 1999 و2000 تتمثل أهم عناصره في التالي :

- إعادة تأهيل مؤسسات الإقراض المتخصصة بهدف تحسين أوضاعها المالية والإدارية وتقليص مساهمة الحكومة في رؤوس أموالها وذلك تمشياً مع السياسة التي انتهجتها السلطات والهادفة إلى تحرير القطاع المالي وزيادة دور القطاع الخاص فيه وتعزيز المنافسة في القطاع المصرفي.

- تطوير البيئة التشريعية والقانونية لسوق الأوراق المالية من خلال استحداث تشريعات جديدة لتنظيم عمليات العروض العمومية للبيع والشراء، واتفاقات إعادة الشراء، واتخاذ التدابير لتقوية التشريعات القائمة لمعالجة ظاهرة تسريب

أو استغلال معلومات خاصة لمنح طرف ما أفضلية غير تنافسية في اتخاذ القرار الاستثماري وذلك لتمكين المستثمرين من القيام بالمعاملات ضمن إطار تنظيمي سليم يتّسم بالشفافية ويسمح بتنفيذ الالتزامات التعاقدية.

- تحسين وتطوير السوق الثانوي لأدوات الدين العام وذلك من خلال القيام بتوحيد عمليات إصدار السندات بالمزاد والقيام بعمليات إعادة الشراء وتحويل ملكية السندات، وإعادة النظر في المزايا الممنوحة لوسطاء سندات الخزينة، واتخاذ الإجراءات اللازمة والمطلوبة لتطبيق سياسة نشطة لإدارة الدين الداخلي.

وبالنسبة لتونس، شملت جهود التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي التي شرعت البلاد في تنفيذها منذ عام 1986 مساعي تطوير وتقوية الجهاز المالي والمصرفي.

ولقد استهدفت الإصلاحات التي تم تنفيذها في هذا المجال تحديث النظام المصرفي ورفع كفاءته وتحريره تدريجياً في إطار رقابة مصرفية فعّالة. كما استهدفت تطوير السياسة النقدية مع تقليص دور الحكومة في توجيه الموارد والاعتماد في ذلك على آليات السوق، وتطوير الأسواق النقدية والرأسمالية لتعزيز قدرتها في تمويل الاقتصاد الوطني. ولقد مكّنت هذه الإصلاحات من تحقيق نتائج جيدة فيما يتعلق بتعميق وزيادة فاعلية القطاع المالي والمصرفي ورفع كفاءته في استقطاب وتخصيص الموارد.

ومع ذلك، وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي أمكن تحقيقها، فإن هذا القطاع الهام مازال يواجه عدداً من الصعوبات التي تحد من أدائه. وتتمثل هذه الصعوبات في ضعف المنافسة بين البنوك الحكومية وبنوك القطاع الخاص، والقيود الإدارية على تسيير البنوك الحكومية، وارتفاع تكلفة الوساطة المالية، والحاجة إلى تحسين نظام المدفوعات والارتقاء بنظام تجميع وتوزيع المعلومات حول المتعاملين مع الجهاز المصرفي.

ولمعالجة هذه المشاكل تضمنت خطة الإصلاح التي تعتزم السلطات تنفيذها خلال المرحلة القادمة مراجعة الإطار المؤسسي الذي يحكم بنوك القطاع العام، وإزالة الفوارق القانونية المتبقية بين البنوك التجارية وبنوك التنمية التي تحكم أنشطة كل من الجانبين. كما تضمنت معالجة القروض المتعثرة التي تعاني منها البنوك التجارية وبنوك التنمية، وتطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها البنوك وعلى وجه الخصوص تسوية وتقاص الشيكات، وتعزيز قدرة البنوك على إدارة المخاطر المرتبطة بمنح القروض والالتزام بمعايير الرقابة الاحترازية المعمول بها في هذا المجال.

النشاط الإستثماري

يعتبر النشاط الاستثماري للصندوق مكملاً لأنشطته الأخرى التي يلتزم بأدائها بحكم الأهداف والصلاحيات التي أوكلتها إليه اتفاقية إنشائه. ويقوم الصندوق باستثمار وإدارة أمواله وفقاً للخطوط العامة لسياسة الاستثمار والضوابط الأساسية لتلك السياسة كما حددها مجلس المديرين التنفيذيين. وتستهدف هذه السياسة المحافظة على الموارد الذاتية للصندوق وتنميتها بما يمكّنه من مواجهة نفقاته ويساعده على تحقيق أهدافه.

ولعل أهم ما تتميز به السياسة العامة للاستثمار الخاصة بالصندوق أنها تستند إلى أربعة معايير رئيسية هي: الأمان، والسيولة، وحرية التحويل والعائد الأقصى المتاح. ولتحقيق أكبر قدر من الأمان، حرص الصندوق على وضع المعايير والضوابط والمؤشرات اللازمة لاختيار المؤسسات المصرفية التي يتعامل معها. ويتابع الصندوق بصفة مستمرة أوضاع تلك المؤسسات درءاً لأي مخاطر قد تنتج من خلال التعامل معها. كذلك يحرص الصندوق على انتقاء الأدوات الاستثمارية عالية الجودة وتوزيعها على الآجال التي تتناسب مع تدفقاته النقدية وتطور نشاطه.

ولقد شهدت الأسواق المالية العالمية تقلبات حادة ومستمرة في أسعار الصرف وتذبذبات في أسعار الفوائد، فضلاً عن التحولات السياسية والاقتصادية الجارية في عدد كبير من دول العالم. وفي ظل هذه الظروف، تمت إدارة أموال الصندوق دون الإخلال بالمعايير الرئيسية المشار إليها آنفاً. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن استراتيجيات الاستثمار وأساليبه المعمول بها في الصندوق تتم مراجعتها بصورة دورية وفق التطورات التي تحدث في أسواق السندات بما يقلل من آثار هذه التقلبات في قيمة الأصول المالية وبما يحقق أقصى عائد متاح.

ولقد حددت الاتفاقية المنشئة للصندوق رأسماله بوحدة حسابية هي الدينار العربي الحسابي المعادل لثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، وهي سلة تتكون من عملات الدول الصناعية الخمس الرئيسية (الولايات المتحدة وألمانيا واليابان وفرنسا وبريطانيا). وفي أول يناير 1999، وعقب استحداث عملة اليورو، قام صندوق النقد الدولي بإدخال عملة اليورو في سلة حقوق السحب الخاصة بدلاً عن المارك الألماني والفرنك الفرنسي وبما يعادل قيمة هاتين العملتين في السلة. وبصورة عامة، فإن هذه الوحدة تتمتع بطبيعتها باستقرار أكبر في سعر صرفها ومعدلات الفائدة عليها بالمقارنة مع أسعار الصرف والفائدة الخاصة بكل من العملات الداخلة في

تكوينها. ولذا فإن المحافظة على اتساق توزيع عملات المحفظة الاستثمارية للصندوق مع نسب مكونات سلة حقوق السحب الخاصة تمثل أهم ملامح السياسة الاستثمارية التي يحرص الصندوق على انتهاجها تجنباً لمخاطر تقلبات أسعار الصرف ولتخفيف التذبذب في معدلات الفائدة.

شكل رقم (3) : التغير في أسعار صرف العملات الرئيسية الخمس مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة عام 1999

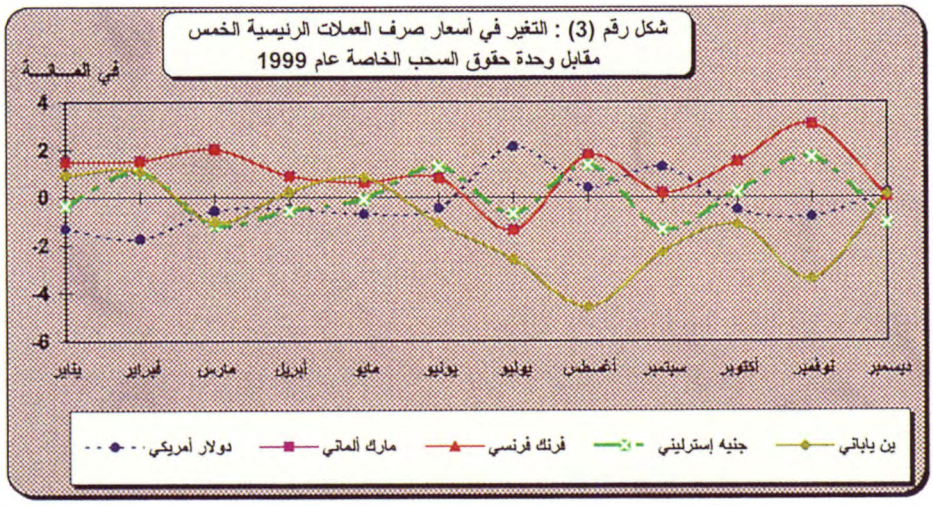

وقد واصل الصندوق خلال عام 1999 نشاطه الاستثماري الذي يتكون من إدارة المحافظ الاستثمارية المدارة داخلياً، ومتابعة أداء المحافظ المدارة خارجياً، وذلك وفقاً لأسس وقواعد السياسة الاستثمارية المعتمدة. وقد بلغت نسبة قيمة المحفظة المدارة داخلياً في نهاية عام 1999 نحو 53 في المائة من قيمة المحافظ الاستثمارية الكلية في حين بلغ حجم المحافظ المدارة خارجياً 47 في المائة من قيمتها. والجدير بالذكر أنه تم خلال عام 1999 تنشيط إدارة محفظة أدوات سوق النقد وذلك في إطار الجهود لتحسين العائد على المحافظ السائلة المدارة داخلياً.

وفيما يتعلق بالمتوسط السنوي للعائد الإجمالي، فقد بلغ بالنسبة للمحفظة المدارة داخلياً 4.00 في المائة خلال عام 1999 بالمقارنة مع معدل أسعار الفوائد على حقوق السحب الخاصة لأجل ثلاثة أشهر خلال نفس الفترة والبالغ 3.65 في المائة. والجدير بالذكر أن هذه المحفظة تتكون في معظمها من ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك وأوراق سوق النقد.

وبالنسبة للمحافظ الاستثمارية المدارة خارجياً، فقد بلغ المتوسط السنوي للعائد الإجمالي عليها 3.79 في المائة خلال عام 1999 بالمقارنة مع نسبة 6.28 في المائة لعام 1998. ويعود تراجع العائد على المحافظ المدارة خارجياً والتي يمثل الاستثمار في السندات نسبة 93 في المائة من إجمالي حجمها، إلى تراجع أسعار السندات العالمية من جراء التطورات الاقتصادية الأخيرة وارتفاع أسعار الفائدة. ويتوقع أن يتحسن أداء هذه المحافظ خلال العام القادم.

وبناءاً على ما تقدم، بلغ المتوسط السنوي للعائد الإجمالي على المحافظ الاستثمارية 3.90 في المائة خلال عام 1999 مقارنة مع 5.33 في المائة خلال عام 1998.

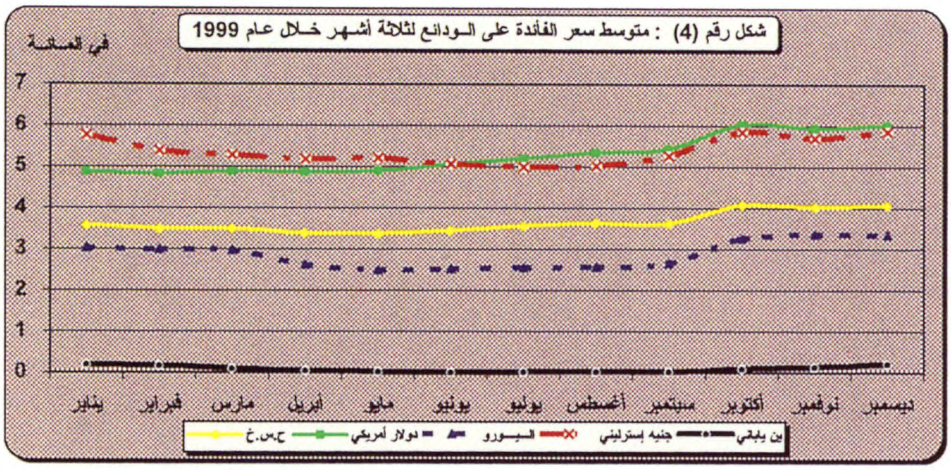

ولا يقتصر نشاط الصندوق الاستثماري على توظيف موارده الذاتية وإنما يشمل أيضاً إدارة أموال برنامج تمويل التجارة العربية، وصندوق تقاعد العاملين بالصندوق، والأموال المجمعة في الحساب الموحد للمنظمات العربية. وقد بلغ حجم الأموال المدارة نيابة عن هذه الجهات ما يربو على 175 مليون دولار كما في 31 ديسمبر 1999. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل الصندوق تنمية نشاطه في مجال قبول الودائع من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وقد بلغت قيمة هذه الودائع نحو 431 مليون دولار في نهاية عام 1999 مقارنة مع مبلغ 249 مليون دولار في نهاية عام 1998.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإنه وفي إطار التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، يقوم الصندوق بإعداد وإرسال التقارير الدورية إليها حول آخر التطورات في الأسواق المالية العالمية، كما يساهم بالتعاون مع مؤسسات الاستثمار الدولية في ترتيب الدورات التدريبية المتخصصة بالاستثمارات للعاملين في هذه المصارف والمؤسسات ضمن البرامج التدريبية لمعهد السياسات الاقتصادية التابع للصندوق.

أسواق الأوراق المالية العربية

تابع الصندوق خلال عام 1999 نشاطه في مجال تعزيز قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية الذي استهدف من وراء إنشائها نشر بيانات ومؤشرات أسواق الأوراق المالية العربية في إطار موحد وبصورة منتظمة، سعياً إلى نشر الوعي الاستثماري وزيادة التعريف بهذه الأسواق وبالفرص الاستثمارية فيها. وفي هذا الإطار، وفي ظل التعاون الوثيق بين الصندوق وأسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في القاعدة، ولتطوير التعامل مع هذه الأسواق وتمكينها من توفير البيانات لمركز القاعدة بالصورة المطلوبة، فقد قام الصندوق خلال هذا العام بتزويد هذه الأسواق بأجهزة حديثة لتحل محل الأجهزة التي سبق للصندوق أن زودها بها عند انطلاق القاعدة. كما يعتزم الصندوق خلال عام 2000 تنظيم دورة تدريبية في مقره لمراسلي القاعدة، وهي الثالثة منذ إنشائها، واستكمال انضمام سوقي الدوحة وفلسطين للأوراق المالية إلى القاعدة، ليرتفع بذلك عدد أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة فيها إلى أحد عشر سوقاً.

ومن جهة أخرى، واصل الصندوق خلال هذا العام إصدار النشرة الفصلية الخاصة بأنشطة هذه الأسواق مع تضمينها بعض النسب والمؤشرات المالية الجديدة. وبذلك، ارتفع عدد النشرات المصدرة منذ إنشاء القاعدة إلى عشرين نشرة. وقد أظهرت هذه النشرات أن أداء هذه الأسواق عاود خلال عام 1999 التحسن بصورة عامة بعد التراجع الملحوظ الذي سجله خلال عام 1998. فقد ارتفع المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الخاص بتلك الأسواق خلال هذا العام بنسبة 9.8 في المائة ليبلغ 114.3 نقطة. كما ارتفعت القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المشاركة بنسبة 21.2 في المائة لتبلغ في نهاية عام 1999 حوالي 149.2 مليار دولار. ويعزى هذا التحسن بشكل خاص إلى تحسن أداء أسواق الأوراق المالية في كل من السعودية ومصر وتونس.

كذلك شهدت أسواق الأواق المالية المشاركة تطورات نوعية على المستويين التنظيمي والتشريعي، استهدفت في مجملها تحسين كفاءتها وزيادة شفافيتها وتنشيط التعاون فيما بينها. ومن أبرز هذه التطورات، قيام هذه الأسواق بمواصلة إدخال التقنيات الحديثة، وبوجه خاص في مجال أنظمة التداول والمقاصة ونشر المعلومات الفورية عبر وسائل الاتصالات الحديثة. فقد أقدم خلال هذا العام كل من البورصة المصرية وبورصة البحرين على تحديث أنظمة التداول والتقاص المعمول بها، كما اتخذ كل من بورصة عمان وسوق مسقط خطوات باتجاه مكننة عمليات التداول. وبذلك، باتت معظم أسواق الأوراق المالية العربية تمتلك أنظمة تداول آلي متطورة.

كما شملت التطورات متابعة جهود الارتقاء بمستويات الإفصاح، وذلك من خلال قيام هذه الأسواق بتزويد المتعاملين في السوق بالبيانات والمعلومات الكافية والملائمة عن الشركات المدرجة وتحسين المعايير المحاسبية المستخدمة، بما في ذلك إقرار تشريعات وأحكام جديدة في عدد منها تهدف إلى حماية المستثمرين من الاستغلال أو التلاعب أو التضليل وتعالج ظاهرة تسريب أو استغلال المعلومات الخاصة التي تتاح للأشخاص بحكم صلتهم بالشركات المدرجة في السوق.

كما شهد عام 1999 مواصلة التوجه الذي باشرته أسواق الأوراق المالية العربية نحو فصل الدور الرقابي عن الدور التنفيذي في إدارة البورصة، وذلك للأهمية التي بات يكتسبها هذا التوجه في تنظيم نشاط إصدار وتداول الأوراق المالية وتعزيز مصداقية السوق وتجنب الازدواجية في المهام. فقد تم خلال هذا العام إعادة هيكلة سوق مسقط للأوراق المالية حيث تم توزيع المهام على ثلاث جهات منفصلة، فعهد إلى هيئة مستقلة مهام الإشراف والرقابة وحماية العملية الاستثمارية، وإلى البورصة مسؤولية الإشراف على سير عمليات وإجراءات التداول، وإلى مركز الإيداع والتحويل نقل وإثبات ملكية الأوراق المالية المتداولة وحفظ مستنداتها وسجلاتها. وبذلك يرتفع عدد أسواق الأوراق المالية العربية التي تفصل بين الدور الرقابي والتنفيذي إلى ستة أسواق.

كذلك شملت هذه التطورات قيام العديد من الدول العربية بإدخال تعديلات على أحكام وتشريعات أسواقها المالية بما في ذلك قوانين الشركات والأنظمة الضريبية بما يضمن خلق الحوافز اللازمة لنمو وتطور هذه الأسواق. فقد قامت السلطات التونسية بإدخال حوافز ضريبية جديدة تهدف إلى تنشيط البورصة. كما برز أيضاً خلال هذا العام مواصلة التوجه نحو تعزيز درجة انفتاح أسواق الأوراق المالية العربية أمام الاستثمار الأجنبي وبوجه خاص تلك الأسواق التي كانت تتسم بالانغلاق، حيث تم في البحرين رفع نسبة التملك لأسهم الشركات البحرينية من قبل مواطني مجلس التعاون إلى 100 في المائة مقارنة مع 49 في المائة في السابق، فيما سمح للمستثمرين الأجانب بتملك نسبة تصل إلى 49 في المائة مقارنة مع نسبة 24 في المائة في السابق. وفي الكويت، تم إصدار قرار (قيد التصديق) للسماح للمستثمرين الأجانب بتملك نسبة تصل إلى 100 في المائة من رأسمال المشاريع المقامة في الكويت، وكذلك السماح لهم بتملك أسهم في الشركات الكويتية وفق نسب محددة.

وعلى الرغم من هذه التطورات، فإن أداء أسواق الأوراق المالية العربية ودورها في تمويل الاقتصادات العربية ما يزال في المتوسط أقل من مثيله في الأسواق الناشئة الأخرى. ويمكن الاستدلال على محدودية هذا الدور بالنظر إلى عدد من المؤشرات

منها ضآلة عدد الشركات المدرجة في الأسواق العربية، وتدني نسبة القيمة السوقية لهذه الأسواق إلى الناتج المحلي الاجمالي، وصغر حجم نشاطات الإصدارات الأولية للشركات الجديدة مقارنة بالقروض والتسليفات المصرفية. ويرتبط تواضع الأداء في هذه المؤشرات بضعف السيولة وضيق هذه الأسواق وغياب الوعي الاستثماري والنقص في شركات الوساطة المتطورة.

ومن جانب آخر، وفيما يتعلق بمجال تقييم الملاءة، واصلت الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية التي أنشأها الصندوق بالتعاون مع مجموعة فيتش إيبكا ومؤسسة التمويل الدولية نشاطها خلال عام 1999 الذي باشرته في العام الماضي في تقديم خدمات تقييم الملاءة الائتمانية وتصنيفها للمقترضين ومصدري السندات بالإضافة إلى المصارف وشركات الوساطة المالية في عدد من الدول العربية، وذلك من خلال عمليات الشركتين التابعتين لها، وهما الشركة المغاربية للتقييم ومقرها تونس، وشركة النيل لتقييم وتصنيف الأوراق المالية ومقرها القاهرة.

فقد قامت شركة النيل لتقييم وتصنيف الأوراق خلال عام 1999 بإجراء تقييمات لست مؤسسات عاملة في مصر شملت مصرفين بالإضافة إلى أربع شركات صناعية وخدمية تم تقييمها لأول مرة. أما الشركة المغاربية للتقييم، فقد قامت خلال هذا العام بإجراء تقييمات لأربع مؤسسات عاملة في تونس، شملت مصرفاً واحداً وثلاث شركات صناعية وخدمية.

ومن ناحية أخرى شارك الصندوق في عدد من الفعاليات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية العربية، حيث قدم ورقة حول "أسواق الأوراق المالية العربية، الأداء والتحديات" في الندوة السنوية المشتركة حول دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية التي عقدت في الكويت خلال شهر إبريل. كما قدم ورقة حول "متطلبات قيام سوق مالي ناجح" في الندوة التي عقدت في مدينة عدن في اليمن خلال شهر ديسمبر.

نشاط التدريب

استمر الصندوق من خلال معهد السياسات الاقتصادية التابع له في تنظيم البرامج التدريبية وحلقات العمل، حيث نظم المعهد خلال عام 1999 ثمان دورات تدريبية بالإضافة إلى حلقة عمل واحدة. وبذلك ارتفع عدد الدورات التدريبية وحلقات العمل التي قدمها الصندوق منذ بداية نشاطه في هذا المجال وحتى نهاية 1999 إلى 74، استفاد منها 2154 من الكوادر العربية.

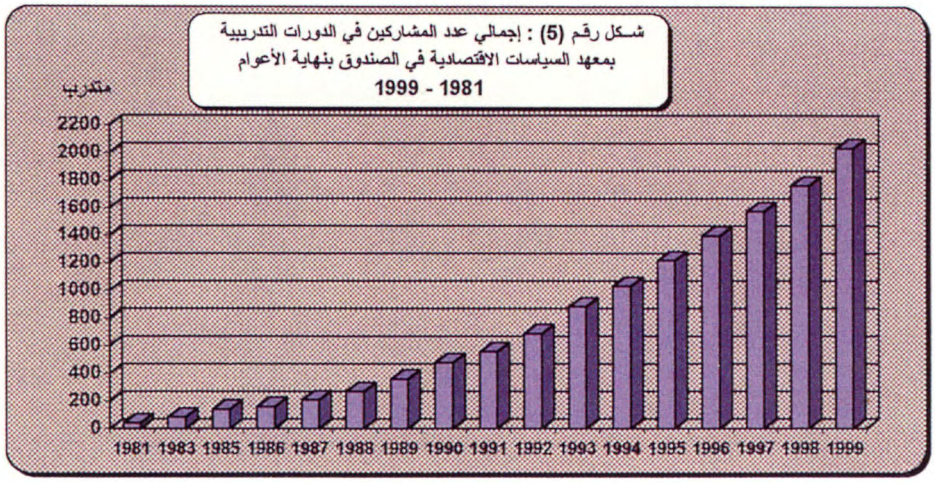

ومن أهم ما يميز نشاط التدريب في الصندوق خلال هذا العام هو إنشاء برنامج تدريبي إقليمي مشترك مع صندوق النقد الدولي يتم تنظيم دوراته بصورة مشتركة بين معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق ومعهد صندوق النقد الدولي. ويتم تقديم هذه الدورات في إطار معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق.

ويهدف البرنامج إلى توفير فرص تدريب تضاف إلى الدورات التي ينظمها معهد السياسات الاقتصادية ويركز على موضوعات تتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية وإدارتها والبرمجة المالية والقضايا الخاصة بالقطاع المالي والمصرفي ومالية الحكومة والإحصاءات الاقتصادية.

وقد تم التوقيع في 12 مارس 1999 على مذكرة تفاهم بين الصندوقين لإنشاء هذا البرنامج لفترة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد. وفي إطار هذا البرنامج، قدم معهد السياسات الاقتصادية خلال العام أربع دورات تدريبية.

دورة الرقابة على المصارف

عُقدت هذه الدورة خلال الفترة 1/23 - 1999/2/4 في مقر الصندوق. وتم خلالها تسليط الضوء على التطورات الحديثة في النظام المصرفي الدولي والقضايا المعاصرة في الرقابة على المصارف. وتم استعراض مؤشرات المخاطر المختلفة ومعاييرها السليمة وكذلك تجارب الرقابة المصرفية في بعض الدول العربية والغربية.

وقد شارك في هذه الدورة 32 متدرباً من العاملين في البنوك المركزية ووزارات المالية والتخطيط والاقتصاد والتجارة الخارجية في 18 دولة عربية. وشارك بالتدريس في هذه الدورة محاضرون من البنك الدولي والبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك الاسلامي للتنمية ومؤسسة ارنست ويونج.

دورة تحليل السياسات الاقتصادية الكلية

نظم المعهد هذه الدورة في مقره خلال الفترة 2/20 - 1999/3/4. وقد تناولت الدورة جوانب مختلفة من الحسابات الاقتصادية الكلية شملت الحسابات القومية، وإحصاءات مالية الحكومة، والإحصاءات النقدية والمصرفية وحسابات ميزان المدفوعات. كما شملت تحليل علاقات الترابط بين هذه الحسابات بالإضافة إلى استعراض وتحليل السياسات الاقتصادية الكلية.

وشارك في الدورة 36 متدرباً من الموظفين في المستويات المتوسطة في الأجهزة النقدية والمالية والاقتصادية في 18 دولة عربية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الاقتصادية والدائرة الاقتصادية والفنية بالصندوق.

دورة البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية

نظم المعهد هذه الدورة في مقره خلال الفترة 15 - 1999/5/27، وهى الدورة الأولى ضمن برنامج التدريب الاقليمي المشترك مع صندوق النقد الدولي الذي تم اعتماده في مارس 1999. واستهدفت الدورة بوجه عام تعميق المعرفة بأساليب تصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية، وتمحورت حول المواضيع المتعلقة بالترابط بين السياسات الهادفة الى تحقيق الاستقرار المالي والإصلاحات الهيكلية، وكذلك تنسيق السياسات وتشجيع النمو القابل للاستمرار.

وقد شارك في هذه الدورة 36 متدرباً من الموظفين في المراتب الوسطى من السلم الوظيفي في 18 من الدول العربية ممن يشاركون في تقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الاقتصادية بالصندوق ومعهد صندوق النقد الدولي.

دورة أساليب إدارة المحافظ الاستثمارية

نظم المعهد هذه الدورة المتخصصة في مقره خلال الفترة 6 - 1999/6/10 بالتعاون مع مؤسسة ميريل لنش. وقد تناولت الدورة الأوضاع السائدة في الأسواق العالمية، واستهدفت تسليط الضوء على التطورات الحديثة فيها والتعريف بمختلف جوانب الأدوات الاستثمارية وكيفية إدارة المحافظ المكونة أساساً من أدوات الدخل الثابت في ظل الأوضاع الراهنة والمستجدات في هذا المجال.

وقد شارك في هذه الدورة 32 متدرباً من الكوادر العليا والمتوسطة المسؤولين عن شؤون الاستثمارات المالية الخارجية في المصارف المركزية ومؤسسات النقد ووزارات المالية في 20 دولة عضو. وقام بالتدريس فيها مجموعة من خبراء مؤسسة ميريل لنش.

دورة سياسات تطوير القطاع المالي

نظم المعهد هذه الدورة المتخصصة في طرابلس في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، خلال الفترة 15 - 1999/6/17. وتم خلال الدورة استعراض ومناقشة سياسات الإصلاح الاقتصادي والمالي، والملاءة المصرفية وعناصرها، والمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، والإدارة الفعالة لأصول وخصوم المصارف، ومواجهة الأزمات المالية. وقد شارك في هذه الدورة 30 من الكوادر الرسمية الليبية العاملة في المجال المالي والمصرفي. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الاقتصادية وصندوق النقد الدولي ومحاضر من كل من جامعة الأزهر والشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية.

دورة الأثر الاقتصادي الكلي للميزانية

نظم المعهد هذه الدورة في مقره خلال الفترة 6 - 1999/9/19 بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التدريب الاقليمي المشترك. وتم خلال الدورة تقديم عرض موسع ومكثف لأهم القضايا المتعلقة بمالية الحكومة وآثار السياسة

المالية على الاقتصاد الكلي. وركزت الدورة على تحليل الإيرادات والنفقات وتمويل عجز الموازنة، بالإضافة إلى الترابط بين القطاع المالي والقطاعات الاقتصادية الكلية الأخرى.

وقد شارك في هذه الدورة 38 متدرباً من الموظفين الرسميين في المراتب الوسطى من السلم الوظيفي في الدول الأعضاء الذين يعملون في مجال تحليل وتصميم ومتابعة السياسة المالية وذلك من 18 دولة عضو. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الاقتصادية ومعهد صندوق النقد الدولي ومحاضر زائر.

دورة المحاسبة في المصارف المركزية

نظم المعهد هذه الدورة في مقره خلال الفترة 16 - 1999/10/21 بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التدريب الاقليمي المشترك لعام 1999.

وقد تناولت هذه الدورة تحليل النظم المحاسبية للمصارف المركزية وتحقيق الشفافية في أعمال هذه المصارف والسلطات النقدية. كما استعرضت السياسات المحاسبية وإجراءات إعداد وإفصاح بيان المصرف المركزي المالي وتطوير نظم المحاسبة من أجل رفع كفاءة إدارة موارد المصرف المركزي بالإضافة الى دور الرقابة ونظم الرقابة الداخلية.

وقد شارك في هذه الدورة 33 من الموظفين المسؤولين عن وضع السياسات والإجراءات المحاسبية ومعدي التقارير والقائمين على الرقابة والتدقيق الداخلي في المصارف المركزية في 18 دولة عضو. و قام بالتدريس فيها خبراء من صندوق النقد الدولي ومصرف النمسا المركزي وبنك أستراليا المركزي ومؤسسة إرنست ويونج.

دورة الإحصاءات النقدية والمالية

عُقدت هذه الدورة خلال الفترة 10/30 - 1999/11/18 في مقر الصندوق بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التدريب الإقليمي المشترك لعام 1999.

واستهدفت الدورة التعريف بوظائف ومهام المؤسسات النقدية والمصرفية وسائر أجهزة النظام المالي وحساباتها وطرق إعدادها، وعرض الإحصاءات النقدية والمصرفية بما يسهّل التحليل الاقتصادي والمالي ويساعد واضعي السياسات المالية والنقدية في التعرف على طبيعة الأوضاع النقدية ورسم وتبني السياسة الملائمة بشأنها.

شارك في هذه الدورة 36 متدرباً من 19 دولة عضو من القائمين بشكل رئيسي على إعداد الإحصاءات واستعمالها في المصارف المركزية والدوائر المالية ذات العلاقة. وقام بالتدريس فيها محاضرون من معهد السياسات الاقتصادية والدائرة الاقتصادية والفنية بالصندوق ومعهد صندوق النقد الدولي.

حلقة عمل القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الأسواق الدولية

نظم المعهد هذه الحلقة خلال الفترة 5 - 7 أكتوبر 1999، واستهدفت تقديم عرض مكثف للمستجدات حول موضوع تطوير الميزة النسبية والمنافسة الدولية في ضوء التكتلات الاقتصادية، وتحديد أهم العناصر الداعمة لرفع القدرة التنافسية. وتضمنت كذلك تبادل الخبرات من خلال استعراض تجارب بعض البلدان العربية في تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الدولية. وتم في الحلقة استعراض ومناقشة سبع أوراق تناولت المنافسة في ظل العولمة، ودور المشاريع الخاصة ورجال الأعمال والتكنولوجية في المنافسة الدولية، وأداء الصادرات والمنافسة في البلدان العربية، والتجارة الإلكترونية بالإضافة إلى استعراض ومناقشة تجارب كل من الأردن وتونس ومصر في العمل على رفع القدرة التنافسية لاقتصاداتها.

شارك في الحلقة 29 من كبار المسؤولين في 14 دولة عربية و 8 خبراء عرب وغير عرب.

الندوة السنوية المشتركة

واستمراراً للنهج المتبع منذ عدة سنوات بشأن الندوة السنوية المشتركة التي يتم تنظيمها من قبل صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبالتعاون الفني مع صندوق النقد والبنك الدوليين، فقد تناولت الندوة السنوية المشتركة لعام 1999 دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية، وعقدت في الكويت خلال يومي 11 و12 أبريل 1999. وقد استعرضت الندوة خمس أوراق تناولت خمسة محاور هي القدرات المؤسسية للقطاع الخاص، والسياسات الاقتصادية تجاه الاستثمار، وتنافسية القطاع الصناعي، وأسواق الأوراق المالية العربية، وأخيراً القطاع الخاص وتمويل مشروعات البنية الأساسية.

وقد تم إعداد الأوراق المقدمة في الندوة من قبل خبراء من صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنتدى البحوث الاقتصادية. وشارك في أعمال الندوة مسؤولون وخبراء من المنظمات والمؤسسات والمصارف العربية والدولية ومن الجامعات العربية.

التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

واصل الصندوق خلال عام 1999 جهوده لتدعيم وتطوير سبل التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربي المشترك الأخرى ومع المنظمات الإقليمية والدولية، وذلك بالصورة التي تخدم مصالح دوله الأعضاء وتساعده على بلوغ الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها بالوجه المطلوب. وفيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز الأنشطة التي قام بها الصندوق في هذا المجال خلال العام.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يتولى الصندوق منذ عام 1980 مسؤولية تحرير وإخراج التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يمثل نموذجاً للتعاون البناء بين منظمات العمل العربي المشترك. فبجانب الصندوق، يشارك في إعداد التقرير كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. وقد حرص الصندوق مع الجهات المشاركة على تقديم أفضل المستويات الفنية والمهنية خلال مختلف مراحل إعداد التقرير على نحو يكفل تحقيق المستوى الأفضل لمضمونه وإخراجه، خاصة وأن التقرير قد أصبح أحد أهم المراجع للتطورات الاقتصادية في الدول العربية

وقد تضمن العمل في إنجاز التقرير الصادر في هذ العام، إرسال الاستبيانات الإحصائية الخاصة بالتقرير إلى الدول الأعضاء للحصول على البيانات اللازمة لإعداده من مصادرها الوطنية، واستضافة الصندوق لاجتماع تنسيق الإحصاءات المستخدمة في التقرير الذي عقد خلال الفترة 2 - 4 مايو 1999، وكذلك اجتماع مراجعة ومناقشة المسودات الأولية لفصول التقرير وأجزائه الذي عقد خلال الفترة 21-24 يونيو 1999. وقد شارك في هذين الاجتماعين ممثلو الجهات الأخرى الثلاث المشاركة في إعداد التقرير.

وأعقب ذلك قيام الصندوق بتحرير النسخة الأولية "محدودة التداول" من التقرير في مطلع أغسطس من عام 1999 وإرسالها إلى السلطات المعنية في الدول العربية لإبداء ملاحظاتها حولها. وفي ضوء تلك الملاحظات، قام الصندوق بإعداد وتحرير الصيغة النهائية من التقرير قبل نهاية العام وإرسالها للطباعة والتوزيع.

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

واصل الصندوق في إطار الدور المناط به كأمانة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، القيام بالمهام الموكلة إليه في إعداد وثائق الاجتماعات الدورية للمجلس ومكتبه الدائم ولجنة الرقابة المصرفية المنبثقة عنه وذلك بجانب إعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها أعمال المجلس.

وفي هذا الإطار، قام الصندوق بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عقد في مقره بتاريخ 16 يونيو 1999، كما تولى مهام الإعداد الفني والإداري لاجتماعات الدورة الاعتيادية الثالثة والعشرين للمجلس التي عقدت في مدينة مسقط في سلطنة عُمان بتاريخ 12 سبتمبر 1999. وقدم الصندوق خلال هذه الدورة الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، والتقرير الدوري حول "التطورات في السياسات المالية والنقدية في الدول العربية خلال عام 1998".

وناقشت الدورة إلى جانب ذلك، تقرير وتوصيات الاجتماع الثامن للجنة الرقابة المصرفية، حيث وافق المجلس على توصيات اللجنة بشأن مركزية المخاطر وترخيص المصارف، واعتمد ملاحظات المكتب الدائم بشأنهما. كما ناقش المجلس القضايا المقترح إدراجها ضمن الخطاب العربي الموحد الذي يلقيه أحد المحافظين العرب في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد والبنك الدوليين.

وفي مجال تبادل التجارب والخبرات بين المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ناقش المجلس الورقة التي قدمها سعادة الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني حول "تطور هيكل القطاع المالي في سلطنة عُمان وأساليب السياسات النقدية والمصرفية لتدعيم الاقتصاد الوطني".

وفي إطار مسؤولياته كأمانة فنية للجنة الرقابة المصرفية، نظم الصندوق الاجتماع التاسع للجنة الرقابة المصرفية الذي عقد بمقره خلال يومي 28 و29 نوفمبر 1999. وقد ناقشت اللجنة موضوعي نظام ضمان الودائع وتبادل المعلومات بين السلطات الرقابية واتخذت التوصيات الملائمة بشأنهما. كما استعرضت بجانب ذلك أهم التطورات في مجال الرقابة المصرفية في الدول العربية خلال العام، بالإضافة إلى استعراض أهم التطورات ذات العلاقة بالتعديلات المقترحة على معيار كفاية رؤوس أموال المصارف.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

شارك الصندوق في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثالثة والستين المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 8 - 10 فبراير 1999، وفي اجتماعات لجنة التنفيذ والمتابعة التي تشرف على تطبيق البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما شارك الصندوق في الدورة الرابعة والستين للمجلس المنعقدة في القاهرة خلال الفترة 14 - 17 سبتمبر 1999. وكان محور أعمال الدورتين إنجازات وعقبات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية في عامها الثاني. وقد قام الصندوق بطلب من المجلس، بإعداد دراسة حول "الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على السلع العربية المستوردة من الدول العربية"، حيث أصدر المجلس في الدورة (64) قرارا شكر فيه الصندوق على إعداد هذه الدراسة وعلى جهوده في دعم أعمال المجلس بالمشورة الفنية في مجال تنمية التبادل التجاري البيني.

وكما جرت العادة، قام الصندوق بعرض الصيغة الأولية للتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999، نيابة عن الجهات المساهمة في إعداده، على الدورة الرابعة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما قام بعرض قرارات الدورة الثالثة والعشرين لمجلس محافظي البنوك المركزية ورؤساء مؤسسات النقد العربية، إضافة إلى الموضوعات المقترح تضمينها في الخطاب العربي الموحد، والتقرير الدوري عن نشاط الحساب الموحد للمنظمات العربية المختصة الذي يتولى الصندوق إدارته منذ عام 1990 بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

منظمات عربية وإقليمية

حرص الصندوق خلال عام 1999 على المشاركة في اللقاءات الإقليمية المخصصة لبحث قضايا وموضوعات ترتبط بمجالات عمله وبمصالح واهتمامات دوله الأعضاء. وفي هذا الصدد، شارك الصندوق في اجتماع اللجنة التحضيرية لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الذي عقد في القاهرة بتاريخ 28 يونيو 1999 للإعداد لاجتماع الخبراء حول النظام النقدي الفلسطيني، كما شارك في أعمال ذلك الاجتماع الذي عقد بالقاهرة خلال يومي 13 و14 نوفمبر 1999، وقدم خلاله ورقة حول "ملامح النظام النقدي الفلسطيني وإمكانات الاستفادة من تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة".

كما شارك الصندوق كذلك في اليوم الدراسي الذي نظمته وزارة المالية والاقتصاد بالمملكة المغربية في الرباط بتاريخ 16 نوفمبر 1999 وذلك تخليداً للذكرى الأربعينية لتأسيس النظام المالي المغربي.

المنظمات الدولية

نظم الصندوق بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ندوة حول "النظام العام لنشر البيانات" في أبوظبي خلال الفترة 31/1 - 1999/2/4 شارك فيها 51 من كبار المسؤولين العاملين في وزارات المالية والبنوك المركزية ومكاتب الإحصاء في 20 دولة عربية. وبالإضافة إلى ذلك، شارك الصندوق في البعثة المشتركة من الصندوقين إلى المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة 6-15 فبراير 1999 للمساعدة في إعداد البيانات الوصفية للإحصاءات التي يعدها الأردن في إطار النظام العام لنشر البيانات وذلك تمهيداً لإتاحة تلك الصيغة لبقية الدول العربية الراغبة في الانضمام إلى النظام العام لنشر البيانات للاسترشاد بها في إعداد بياناتها الوصفية.

وفي ضوء انطلاق اليورو وما أدى إليه من تعزيز مكانة الدول الأوروبية الأعضاء فيه على الساحة الاقتصادية الدولية حيث أصبحت تعد الكتلة التجارية الأولى في العالم والثانية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ونظراً لأهمية المصالح الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي تربط بين هذه الدول والدول العربية، نظم الصندوق بالتعاون مع عدد من المؤسسات والمنظمات العربية والدولية، ندوة في شهر مايو من هذا العام استهدفت دراسة الآثار التي يمكن أن تعود على الاقتصادات العربية من قيام الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وانطلاق اليورو تحت عنوان "أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية".

تمت مناقشة ست أوراق تناولت ستة محاور هي الانعكاسات الاقتصادية الكلية لليورو على اقتصاديات الدول العربية، وأثر اليورو على تجارة وموازين المدفوعات الخارجية للبلدان العربية، وأثر اليورو على اقتصاديات دول مجلس التعاون، وأثراليورو على اقتصاديات دول المغرب العربي، وانعكاسات اليورو على سياسات الاستثمار وإدارة الأصول والمطلوبات في الدول العربية والتعاون النقدي العربي والدروس المستفادة من انطلاقة اليورو.

شارك في إعداد الأوراق والتعقيب عليها خبراء من صندوق النقد والبنك الدوليين، وصندوق النقد العربي، وبنك التسويات الدولية، وجامعة الملك محمد الخامس والمركز الاستشاري للاستثمار والتمويل. كما شارك في إدارة جلسات الندوة وأعمالها عدد من كبار المسؤولين والمختصين في الدول العربية.

التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية

يمثل التعاون مع برنامج تمويل التجارة العربية امتداداً لنشاط الصندوق في مجال تنمية وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية، وكذلك للدور الرئيسي الذي لعبه الصندوق في نشأة وقيام البرنامج ومباشرته لمهامه كإحدى مؤسسات العمل العربي المشترك. فالصندوق يساهم بأكثر من نصف رأسمال البرنامج البالغ خمسمائة مليون دولار أمريكي، في حين تقوم مؤسسات التمويل العربية المشتركة والمؤسسات المالية والمصرفية العربية والدولية والمشتركة بالإسهام بالجزء المتبقي من رأس المال. ويتولى مدير عام الصندوق مهام الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة البرنامج، كما يشارك أربعة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق في مجلس إدارته المكّون من ثمانية أعضاء.

وبموجب مذكرة التفاهم التي أبرمت بين الصندوق والبرنامج في أبريل 1990 بغرض تنظيم التعاون بينهما، يقوم الصندوق سنوياً بالاتفاق مع البرنامج على تقديم مجموعة من الخدمات المتخصصة التي يحتاجها البرنامج لتسيير أعماله مقابل رسوم متفق عليها. وقد شملت الخدمات التي وفرها الصندوق للبرنامج خلال عام 1999 المجالات الخاصة بالشؤون الفنية والقانونية والإدارية والتدقيق الداخلي وخدمات مكتبة الصندوق، بالإضافة إلى إدارة ومتابعة محافظه الإستثمارية.

ويهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية البينية وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربي، من خلال توفير جانب من التمويل اللازم لهذه التجارة والمتعاملين فيها والإمكانات المتاحة في الأسواق العربية وفرص الإستفادة منها، وكذلك من خلال توفير المعلومات حول أنشطة هذه التجارة. وترتكز آلية البرنامج على التعامل مع المصدرين والمستوردين في الدول العربية من خلال وكالات وطنية تعينها الدول العربية لذلك الغرض. ويدير البرنامج عملياته من خلال خطوط ائتمان يقدمها إلى الوكالات الوطنية لإعادة تمويل الائتمان الذي تقدمه للصادرات والواردات.

وبالنسبة لأعمال البرنامج عام 1999، فقد تم خلال العام تسمية 11 وكالة وطنية جديدة ليبلغ بذلك عدد الوكالات الوطنية للبرنامج 107 وكالة في 18 دولة عربية. ويمكّن ارتفاع عدد الوكالات الوطنية وانتشارها من توسيع نطاق نشاط البرنامج وتوفير خيار أكبر للمتعاملين في التجارة العربية فيما يتعلق بالوكالات الوطنية التي يرغبون في التعامل من خلالها. ولقد بلغ عدد الإتفاقيات التي أبرمها البرنامج

لإعادة تمويل صفقات تجارية بين الدول العربية خلال العام 27 اتفاقية بلغت قيمتها نحو 321 مليون دولار أمريكي. وبذلك يبلغ عدد الاتفاقيات التي أبرمها البرنامج منذ بداية نشاطه 194 اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.327 مليار دولار أمريكي.

كما شهد هذا العام ارتفاع نشاط ترويج التجارة حيث نظم البرنامج بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ثلاث لقاءات للمصدرين والمستوردين العرب، كان اللقاء الأول في قطاع المنتجات الغذائية، وتم تنظيمه في أبوظبي خلال شهر فبراير. أما اللقاء الثاني فقد تعلقت أعماله بمجال الصناعات المعدنية، وتم تنظيمه في القاهرة خلال شهر مايو. وأخيراً، تناول اللقاء الثالث مجال الأدوية والصناعات المتممة لها، وتم تنظيمه في عمّان خلال شهر نوفمبر. وشارك في كل من هذه اللقاءات ممثلون عن الشركات المعنية في الدول العربية، بالإضافة إلى ممثلين عن مؤسسات التمويل. وقد وفرت هذه اللقاءات الفرص للجهات المشاركة لإجراء لقاءات ثنائية والبحث حول إمكانات التعاون فيما بينها والتعرف على أوضاع الأسواق في دولها ومستوى الطلب والعرض على مختلف منتجات هذه الصناعات في الدول العربية. كما تم التوصل إلى عدد من الصفقات التجارية بين الجهات المشاركة مع قيام الوكالات الوطنية للبرنامج المشاركة في هذه اللقاءات بدراسة إمكانية تمويلها من خلال تسهيلات البرنامج الائتمانية.

وفي مجال خدمات المعلومات التجارية الذي يوفرها البرنامج، تم استكمال الخطوات اللازمة لتطوير الموقع المتكامل لشبكة معلومات التجارة العربية على الإنترنت تحت عنوان (atfp.org.ae)، وتمت إتاحة المعلومات والخدمات للمستفيدين منها بشكل آني on line وتفاعلي interactive.

وبغرض تعميم خدمات الشبكة على أكبر عدد ممكن من المتعاملين بالتجارة الخارجية، قام البرنامج باعتماد جهات معنية بمعلومات التجارة الخارجية في الدول العربية كنقاط ارتباط للشبكة في نطاق موقعها الجغرافي. وفي هذا الصدد، بلغ عدد الجهات المرتبطة بالشبكة هذا العام 26 نقطة في 16 دولة عربية.

النشرات والتقارير الدورية والدراسات

تابع الصندوق خلال عام 1999 إصدار النشرات والتقارير والدراسات التي يهدف من ورائها إلى زيادة الوعي بالقضايا الاقتصادية الراهنة وبالتطورات التي تشهدها اقتصادات الدول العربية. وقد شملت النشرات والتقارير الدورية التي أصدرها الصندوق خلال العام ما يلي :

التقرير الاقتصادي العربي الموحد

يشارك الصندوق في إعداد فصول التقرير الاقتصادي العربي الموحد إلى جانب اضطلاعه بمهام تحرير التقرير وإخراجه وإصداره. ولقد شارك الصندوق في التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1999 بإعداد الفصول المتعلقة بالتطورات المالية والنقدية والمصرفية، وتطورات الأسواق المالية العربية، والتجارة الخارجية، وموازين المدفوعات والدين العام الخارجي ونظم وأسعار الصرف.

النشرات الإحصائية

واصل الصندوق خلال عام 1999 إصدار النشرات الإحصائية الدورية التي تتضمن بيانات اقتصادية عن الدول العربية في سلاسل زمنية تتلاءم مع احتياجات الباحثين والمهتمين بمتابعة التطورات في الاقتصادات العربية. ولقد تم إعداد وتبويب تلك الإحصاءات وفق المنهجيات والمفاهيم المتعارف عليها دولياً، وذلك حتى يتسنى أيضاً استخدامها في عقد المقارنات فيما بين الدول وفي إعداد المؤشرات العربية والإقليمية. وشملت هذه النشرات :

- الحسابات القومية للدول العربية.
- النقد والائتمان في الدول العربية.
- أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية.
- موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية.
- التجارة الخارجية للدول العربية.
- الدول العربية: مؤشرات اقتصادية.

الدراسات

أعد الصندوق خلال عام 1999، عدداً من الدراسات شملت :

1. دراسة حول "قوانين منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات المالية وتأثيراتها المحتملة على القطاع المصرفي الخليجي" تم تقديمها في الندوة التي نظمتها غرفة تجارة وصناعة قطر في الدوحة حول "منظمة التجارة العالمية والاقتصاد القطري". تناقش هذه الورقة مبررات تحرير تجارة الخدمات المالية في إطار الإتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) ومدى إمكانية القطاعات المالية والمصرفية في دول الخليج العربية على التجاوب مع أحكام هذه الإتفاقية، وذلك بهدف تعزيز قدرة هذه القطاعات على المنافسة العالمية واجتذاب الإستثمارات الأجنبية وتطوير الأسواق المحلية للصناعة المالية.

2. دراسة عن "أسواق الأوراق المالية العربية : الأداء والتحديات" تم تقديمها في الندوة السنوية المشتركة لعام 1999 حول "دور القطاع الخاص في الاقتصادات العربية". تقدم الورقة تحليلاً لأداء أسواق الأوراق المالية في الدول العربية خلال العقد الماضي مع مناقشة ما شهدته هذه الأسواق من تطورات في أساليب عملها، وفي البيئة التشريعية والأطر المؤسسية التي ترتكز عليها مشيرة إلى التحديات التي تجابه هذه الأسواق خلال المرحلة القادمة والسياسات والإجراءات المطلوبة لمقابلة تلك التحديات.

3. دراسة حول "التعاون النقدي العربي والدروس المستفادة من انطلاقة اليورو" تم تقديمها في الندوة التي نظمها الصندوق عن "أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية". على خلفية نجاح الدول الأوروبية في إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي وإصدار اليورو، تناقش الدراسة الجهود التي بذلتها الدول العربية لتحقيق التعاون النقدي فيما بينها والعوامل التي حالت دون الوصول إلى النتائج المنشودة منها مع محاولة استخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها من التجربة الأوروبية في دفع مسيرة التعاون النقدي العربي.

الوضع المالي الموحد للصندوق

تشتمل البيانات المالية الموحدة على بيانات صندوق النقد العربي (الصندوق) ، وبيانات برنامج تمويل التجارة العربية (المؤسسة التابعة)، الذي يمتلك الصندوق فيه ما نسبته 56 في المائة من رأس المال المكتتب به والمدفوع بالكامل كما في 31 ديسمبر 1999. وقد تأسس برنامج تمويل التجارة العربية من قبل مجلس المحافظين للصندوق بموجب قراره رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء.

وتعكس البيانات المالية الموحدة المركز المالي للصندوق كما في 31 ديسمبر 1999، ونتائج اعماله والتغيرات في حقوق المساهمين، وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. ويبيّن الملخص أدناه مكونات حقوق المساهمين، ومصادر وتخصيصات الموارد، ونتائج الأعمال للسنة.

المركز المالي

حقوق المساهمين

تتمثل صافي الموجودات في حقوق المساهمين في صندوق النقد العربي وكذلك حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة.

وقد ارتفعت حقوق المساهمين في الصندوق، والتي تشمل رأس المال والاحتياطيات، إلى 671,832 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999 مقارنة بمبلغ 651,215 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998، أي بزيادة مقدارها 20,617 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة نمو قدرها 3.2 في المائة.

أما حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة ، والتي تمثل حصة المساهمين الآخرين في رأسمال وإحتياطيات برنامج تمويل التجارة العربية ، فقد بلغت 72,519 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 1999 بالمقارنة مع 70,334 ألف دينار عربي حسابي كما في نهاية السنة السابقة، أي بزيادة مقدارها 2,185 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 3.1 في المائة.

ويبين الشكل رقم (6) أدناه التطور في مجموع حقوق المساهمين في صندوق النقد العربي، وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة لفترة الخمس سنوات (1995-1999) :

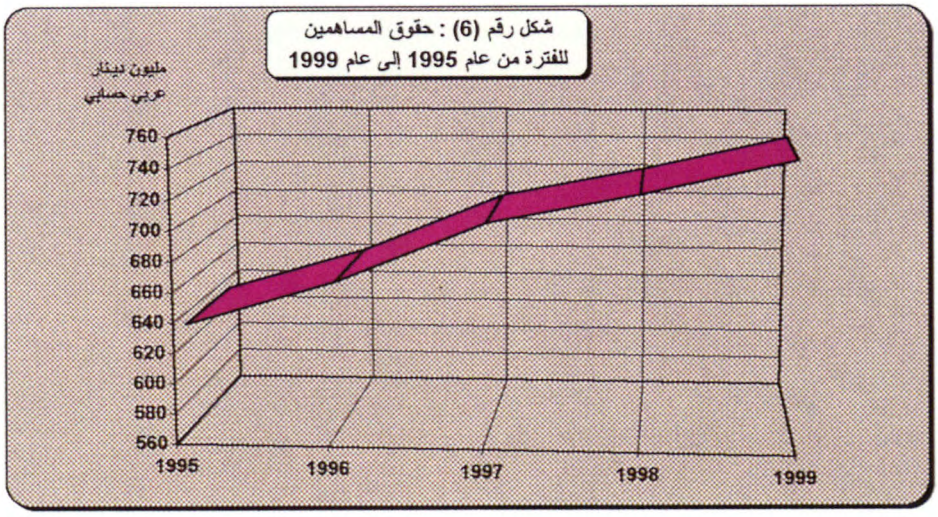

وقد تم توظيف صافي حقوق المساهمين كما يلي:

قروض للدول الأعضاء

بلغ رصيد القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء كما في 31 ديسمبر 1999، مبلغ 229,129 ألف دينار عربي حسابي، في حين بلغ هذا الرصيد 199,314 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998، وبزيادة قدرها 29,815 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 15 في المائة.

وقد بلغ التزام الصندوق من القروض، والذي يمثل أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول الأعضاء مضافاً إليها أرصدة القروض غير المسحوبة، 263,858 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999، ويعادل ذلك 82.8 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل، في حين بلغ هذا الالتزام 227,413 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998، وهو ما نسبته 71.3 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

قدّم الصندوق خلال عام 1999 قروضاً للدول الأعضاء بمبلغ 55,405 ألف دينار عربي حسابي، ليبلغ بذلك مجموع القروض المقدمة للدول الأعضاء 789,190 ألف

دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1999، مقارنة بمجموع قدره 733,785 ألف دينار عربي حسابي حتى نهاية عام 1998.

المحفظة الاستثمارية الموحدة

تتكون المحفظة الاستثمارية الموحدة من حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، ومحفظة السندات والأوراق المالية، وودائع لأجل لدى البنوك مطروحاً منها الودائع المقبولة من المؤسسات النقدية والمالية. وقد بلغت قيمة المحفظة الاستثمارية الموحدة 447,224 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999، بينما بلغت قيمتها 453,115 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998. ويبين الشكل رقم (7) التالي أرصدة المحفظة الاستثمارية الموحدة في نهاية كل عام للفترة من عام 1995 إلى عام 1999:

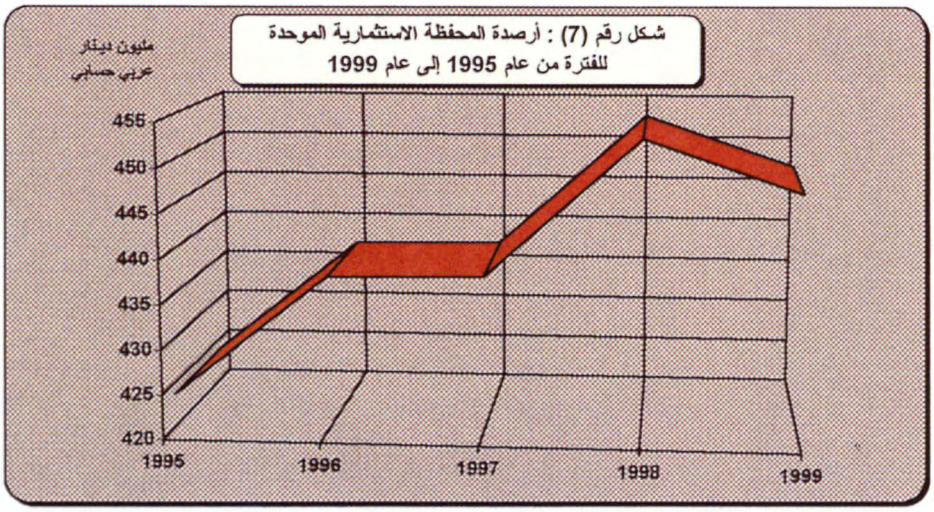

خطوط الائتمان

إن خطوط الائتمان هي نوع خاص من أنواع التمويل يستخدم من قبل البرنامج (المؤسسة التابعة) لتوفير التمويل اللازم للمصدر والمستورد العربي للسلع العربية المنشأ والخدمات المصاحبة لها.

وقد بلغ رصيد خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 1999 مبلغ 52,976 ألف دينار عربي حسابي، بالمقارنة بمبلغ 57,975 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998، وبانخفاض قدره 4,999 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 8.6 في المائة.

موجـودات أخــرى

بلغ صافي الموجودات الأخرى 15,022 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999، بينما في نهاية عام 1998 بلغ صافي الموجودات الأخرى ما قيمته 11,145 ألف دينار عربي حسابي. ويشمل صافي الموجودات الاخرى ودائع الصندوق بالعملات الوطنية لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء، والموجودات الثابتة، والحسابات المدينة الأخرى بعد طرح أرصدة الحسابات الدائنة.

مـوارد الصنـدوق

تتكوّن موارد الصندوق طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق من رأس المال المدفوع والاحتياطيات، والقروض والتسهيلات التي يتم الحصول عليها، وأية موارد أخرى يقرّها مجلس المحافظين، وذلك طبقاً للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الصندوق.

ويشكل رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل مصدر التمويل للقروض التي تقدَّم إلى الدول الأعضاء. وتحدد مساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع مدى وحجم استفادتها من القروض ، بالإضافة إلى القوة التصويتية لها.

رأس المـــــال

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326,000 ألف دينار عربي حسابي، وبموجب قراري المجلس رقم (4) لسنة 1996 ورقم (5) لسنة 1999، تم رفع رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه بقيمة حصة جمهورية جيبوتي البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي، وحصة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية بمبلغ 250 ألف دينار عربي حسابي ليصبح إجمالي رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326,500 ألف دينار عربي حسابي. وقد بلغ الجزء المدفوع من رأس المال 324,090 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999، منه 318,759 ألف دينار عربي حسابي بعملات قابلة للتحويل، و5,331 ألف دينار عربي حسابي بالعملات الوطنية المودعة لدى المصارف المركزية للدول الأعضاء. أما الجزء غير المدفوع والبالغ 2,410 ألف دينار عربي حسابي، فيمثل حصة فلسطين البالغة 2,160 ألف دينار عربي حسابي، التي تم تأجيل المطالبة بها وفقاً لقرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، وحصة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة رأس المال المدفوع إلى رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه تعادل حوالي 99 في المائة ، كما وأن نسبته إلى صافي حقوق المساهمين للصندوق تعادل حوالي 48 في المائة، كما في نهاية عام 1999.

الاحتياطيات

تشمل الاحتياطيات : الاحتياطي العام ، واحتياطي الطوارىء ، وفروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة، وفروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع. وقد بلغت الاحتياطيات ما مجموعه 347,742 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999، بالمقارنة مع 327,125 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1998، وبزيادة قدرها 20,617 ألف دينار عربي حسابي وبمعدل نمو قدره 6 في المائة.

وقد بلغ رصيد الاحتياطي العام 275,973 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 87 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل في نهاية عام 1999، بينما بلغ هذا الاحتياطي في نهاية عام 1998 ما قيمته 257,850 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 81 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000، تمَّ تكوين احتياطي طوارىء بغرض استخدامه لمقابلة أية خسائر غير متوقعة مستقبلاً، وذلك بتحويل مبلغ 25,000 ألف دينار عربي حسابي من الاحتياطي العام، على أن يحوَّل إليه مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي أو 10 في المائة من صافي الدخل سنوياً أيهما أكبر. وقد بلغ رصيد احتياطي الطوارىء 80,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 25 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل في نهاية عام 1999، بينما كان رصيده في نهاية عام 1998 يبلغ 75,000 ألف دينار عربي حسابي، أو ما نسبته 24 في المائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل.

أما فروقات تحويل البيانات المالية للمؤسسة التابعة فقد بلغت رصيداً مديناً قدره 3,337 ألف دينار عربي حسابي في نهاية عام 1999، بينما سجلت في نهاية عام 1998 رصيداً مديناً قدره 5,725 ألف دينار عربي حسابي، وبذلك بلغ التحسن في فروقات تحويل البيانات المالية للمؤسسة التابعة 2,388 ألف دينار عربي حسابي وما نسبته 42 في المائة من الرصيد في نهاية عام 1998.

أما فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع، نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) خلال عام 1999، فقد بلغت رصيداً مديناً قدره 4,894 ألف دينار عربي في نهاية عام 1999.

ويوضح الشكل رقم (8) التالي تطور رأس المال المدفوع والاحتياطيات منذ إنشاء الصندوق وحتى 31 ديسمبر 1999.

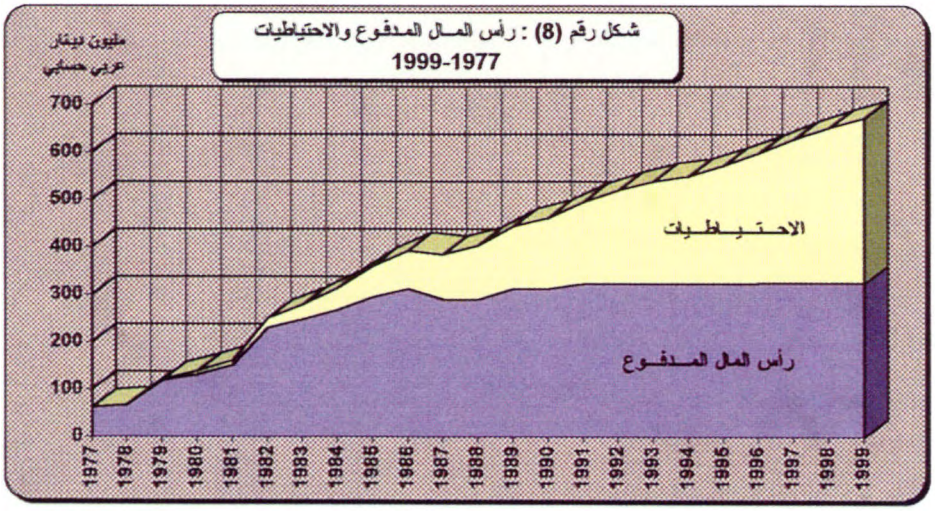

نتائج أعمال السنة

الدخل

بلغ إجمالي الدخل الموحد للصندوق والمؤسسة التابعة، والذي يتكون من فوائد ورسوم على القروض وخطوط الائتمان، وصافي الفوائد على الودائع، وفوائد وإيرادات من محفظة السندات والأوراق المالية ، وإيرادات أخرى مبلغ 30,402 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1999، مقارنةً بمبلغ 36,171 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبانخفاض قدره 5,769 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 15.9 في المائة.

الإنفـــــاق

بلغ إجمالي الإنفاق الموحد 3,329 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1999، مقارنةً بمبلغ 3,136 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، وبزيادة قدرها 193 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 6.2 في المائة.

صافـي الدخـل

بلغ صافي الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1999، مبلغ 23,123 ألف دينار عربي حسابي في حين بلغ 28,070 ألف دينار عربي حسابي للسنة السابقة، أي بانخفاض قدره 4,947 ألف دينار عربي حسابي، وبنسبة 17.6 في المائة. وقد تمَّ تحويل مبلغ 5,000 ألف دينار عربي حسابي من صافي الدخل للسنة إلى احتياطي الطوارىء، والمتبقي وقدره 18,123 ألف دينار عربي حسابي، تم تحويله إلى الاحتياطي العام.

تقرير مراقبي الحسابات

صنـدوق النقـد العربـــي

البيانـات الماليـــة الموحـدة

31 كانون الأول (ديسمبـــر) 1999

إرنست ويونغ

بسم الله الرحمن الرحيم

إرنست وَيونغ

محاسبون قانونيون
صندوق بريد : ١٣٦
الطابق ١١
بناية بنك الاتحاد الوطني
شارع السلام
أبوظبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف : ٦٧٢٢٢٢٤
فاكس : ٦٧٢٢٩٦٨
وب سيت : www.eyme.com

تقريـــــر مراقبـــي الحسابـــات
لأصحاب المعالـــي أعضـاء مجـلس المحافظيـــن
صنـــــدوق النقـــد العربـــــي

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لصندوق النقد العربي المبينـــة علـى الصفحـات مـن ٢ الـى ١٧. ان اعـداد هـذه البيانات المالية الموحدة هي من مسؤولية إدارة الصنـدوق وان مسـؤوليتنا هـي إبـداء رأينـا حـول البيانـات الماليـة استنادا إلى أعمال التدقيق التي قمنـا بـها.

لقد تم تدقيقنا وفقا لمعايير التدقيق الدولية التـي تتطلـب تخطيـط وتنفيـذ أعمـال التدقيـق للحصـول علـى تـأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أخطاء مادية . تشتمل إجراءات التدقيـق علـى فحـص الأدلـة المؤيـدة للمبـالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات الماليـة علـى أسـاس العينـة ، ويشتمـل التدقيـق أيضـا علـى تقييـم المبـادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المطبقـة مـن قبـل الإدارة ، وكذلـك تقييـم العـرض العـام للبيانـات الماليـة. وباعتقادنـا أن الإجراءات التي قمنا بها توفر أساسا معقولا يمكننا من إبـداء رأينـا حـول البيانـات الماليـة.

في رأينا ان البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة صحيحـة وعادلـة عـن المركـز المـالي للصنـدوق كمـا فـي ٣١ كانـون الاول (ديسمبر) ١٩٩٩ وعـن نتائج أعماله والتغيرات فـي حقـوق المسـاهمين والتدفقـات النقديـة للسـنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقا لمعايير المحاسـبة الدوليـة .

ونؤكد ايضا انه في رأينا ان الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمـة ، وان البيانـات الماليـة متفقـة مـع مـا هـو وارد في تلك السجلات ، وان إجمالي المصروفات الإدارية للسنة مطابق لاحكـام القواعـد الماليـة المعمـول بـها فـي الصندوق وللحدود المرسومة لها في الميزانية الإدارية. لقـد حصلنـا علـى جميـع المعلومـات والإيضاحـات التـي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا . وحسب علمنا واعتقادنـا لـم تقـع خـلال السـنة مخالفـات لاتفاقيـة الصنـدوق على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط الصنـدوق او مركـزه المـالي .

إرنست ويونغ

١٥ آذار (مارس) ٢٠٠٠
أبـوظبـي

صندوق النقـــد العربـــي

الميزانيـــة العموميـــة الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 1999

	إيضاح	1999 ألف دينـــار عربي حسابي	1998 ألف دينـــار عربي حسابي
الموجودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		8,980	7,432
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي		2,877	1,477
ودائع لأجل لدى البنوك		226,471	249,308
محفظة السندات والأوراق المالية	4	313,559	253,852
ودائع لدى البنوك المركزية	5	5,331	5,331
قروض للدول الأعضاء وخطوط الإئتمان	6	282,105	257,289
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	7	133,904	122,843
موجودات ثابتة		261	155
إجمالي الموجودات		973,488	897,687
حقوق المساهمين والمطلوبات			
حقوق المساهمين			
رأس المال المصرح به		600,000	600,000
رأس المال المدفوع	8	324,090	324,090
الاحتياطيات	9	347,742	327,125
إجمالي حقوق المساهمين		671,832	651,215
المطلوبات			
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		72,519	70,334
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	10	104,663	58,954
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	11	124,474	117,184
إجمالي المطلوبات		301,656	246,472
إجمالي حقوق المساهمين والمطلوبات		973,488	897,687

د. جاســـم المناعـــي

المدير العام رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقـــد العربـــي

بياني الدخل والإنفاق والتخصيصات الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1999

	إيضاح	1999 ألف دينـــار عربي حسابي	1998 ألف دينـــار عربي حسابي
الدخـــل			
فوائد مقبوضة على الودائع		9,574	12,253
فوائد مدفوعة على الودائـــع		(3,572)	(2,808)
		6,002	9,445
فوائد ورسوم على القروض للدول الأعضاء وخطوط الإئتمان		10,324	9,102
إيرادات محفظة السندات والأوراق المالية		13,748	17,304
إيرادات أخرى		328	320
		30,402	36,171
الإنفـــــاق			
مصروفات إدارية وعمومية	12	3,111	2,850
مصروفات معونة فنيـــة		147	216
استهلاك الموجودات الثابتة		71	70
إجمالي المصروفات الإدارية		3,329	3,136
صافي الدخل قبل فروقات تحويل العملة وحقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		27,073	33,035
فروقات تحويل عملـــة		(103)	(129)
صافي الدخل قبل حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		26,970	32,906
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		(3,847)	(4,836)
صافي الدخـــل للسنة		23,123	28,070
التخصيصات المقترحة			
محول إلى احتياطي طوارئ	9	5,000	5,000
محول إلى احتياطي عام	9	18,123	23,070
		23,123	28,070

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزءا من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقـــد العربـــي

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1999

	رأس المال ألف دينار عربي حسابي	احتياطي عام ألف دينار عربي حسابي	احتيـــــاطي طوارئ ألف دينار عربي حسابي	فروقات تحويل عملة ألف دينار عربي حسابي	فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية ألف دينار عربي حسابي	المجموع ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1997/12/31	324,090	234,780	70,000	(1,895)	–	626,975
صافي الدخل لسنة 1998	–	28,070	–	–	–	28,070
المحول إلى احتياطي الطوارئ	–	(5,000)	5,000	–	–	–
فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة	–	–	–	(3,830)	–	(3,830)
الرصيد في 1998/12/31	324,090	257,850	75,000	(5,725)	–	651,215
أرباح غير محققة نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (انظر الإيضاح رقم 3)	–	–	–	–	4,232	4,232
صافي الدخل لسنة 1999	–	23,123	–	–	–	23,123
فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة	–	–	–	2,388	–	2,388
المحول إلى احتياطي الطوارئ	–	(5,000)	5,000	–	–	–
صافي الخسارة غير المحققة نتيجـــة لإعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع	–	–	–	–	(9,984)	(9,984)
ما يخص المساهمين الآخريـــن فـــي المؤسسة التابعة من صافي الربـــح أو الخسارة غير المحققة لإعـــادة تقييـــم السندات والأوراق الماليـــة المتاحـــة للبيع:						
من تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39) (انظر الإيضاح رقم 3)	–	–	–	–	(689)	(689)
من فـــروق إعـــادة تقييـــم الســـندات والأوراق المالية خلال السنة	–	–	–	–	1,547	1,547
الرصيد في 1999/12/31	324,090	275,973	80,000	(3,337)	(4,894)	671,832

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزءا من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقـــد العربـــي

بيان التدفقات النقدية الموحد
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1999

	إيضاح	1999 ألف دينـــار عربي حسابي	1998 ألف دينـــار عربي حسابي
نشاطات العمليات			
صافي الدخل للسنة		23,123	28,070
معدلا بما يلي:			
استهلاك موجودات ثابتة		71	70
التغير في حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة		2,185	(4,787)
الدخل من العمليات قبل التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات		25,379	23,353
التغير في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات :			
سحوبات القروض		(48,775)	(11,522)
تسديدات القروض		18,960	18,905
النقص (الزيادة) في خطوط الإئتمان		4,999	(14,414)
الزيادة في الحسابات الدائنة والمطلوبات الأخرى		7,290	13,015
الزيادة في الفوائد المستحقة والحسابات المدينة الأخرى		(11,061)	(10,008)
(الزيادة) النقص في الودائع لأجل اكثر من ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية		(89)	1,130
صافي النقد (المستخدم في) من نشاطات العمليات		(3,297)	20,459
نشاطـــات الاستثمار			
شراء موجودات ثابتة		(177)	(18)
(الزيادة) النقص في السندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، والقروض المشتركة		(65,616)	1,384
النقص (الزيادة) في السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع (1998: لغرض التداول) صافي من الأرباح والخسائر غير المحققة المحولة إلى حقوق المساهمين		1,015	(52,021)
صافي النقد المستخدم في نشاطات الاستثمار		(64,778)	(50,655)
نشاطات التمويل			
الزيادة في الودائع من المؤسسات النقدية والمالية		45,709	16,955
صافي النقد من نشاطات التمويل		45,709	16,955
النقص (الزيادة) في فروقات تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة		2,388	(3,830)
صافي النقص في النقد والبنود المماثلة للنقد		(19,978)	(17,071)
النقد والبنود المماثلة للنقد في بداية السنة		254,751	271,822
النقد والبنود المماثلة للنقد في نهاية السنة	14	234,773	254,751

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 16 جزءا من هذه البيانات المالية الموحدة.

صندوق النقـــد العربـــي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

31 كانون الأول (ديسمبر) 1999

1 نشـــاط الصنـــدوق

أنشئ صندوق النقد العربي بموجب الاتفاقية المبرمة في 27 نيسان (إبريل) 1976 من قبل 21 دولـــة عربيـــة رغبة منـــها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية فـــي جميـــع الدول الـــعربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها . ويقوم الصندوق بصورة رئيسية بتقديـــم قـــروض للـــدول الأعضاء من اجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها . ان مقر الصندوق كائن في مدينة أبو ظبـــي بدولـــة الإمارات الـــعربية المتحدة، وعنوانه هو ص ب 2818، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

2 السياسات المحاسبية الهامة

أعدت البيانات المالية الموحدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. وقد اختار صنـــدوق النقـــد العربـــي("الصنـــدوق") وبرنامج تمويل التجارة العربية ("المؤسسة التابعة") التطبيق المبكر لمعيار المحاسبة الدولـــي رقـــم (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس" وذلك وفقا لما سمح به المعيار (أنظر إيضاح رقم (3)).

وقد تم إتباع السياسات المحاسبية الهامة التالية:

أ) العـــــرف المحاسبي

تعد البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا تقييم العقود الآجلة للعملات الأجنبيـــة والســـندات والأوراق المالية المتاحة للبيع التي تقيم بالقيمة العادلة. كما هو مشروح أعلاه لقـــد تـــم تطبيـــق المعيـــار المحاسبي الدولي رقم (39) في السنة الحالية. وتم إتباع السياسات المحاسبية الأخرى بصورة منتظمة وهي نفس السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في السنوات السابقة.

بمقتضى إتفاقية الصندوق أعدت البيانات المالية بالدينار العربي الحسابي، الذي يعادل ثلاث مـــن وحـــدات حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي.

ب) أسس توحيد البيانات المالية

تضـــم البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للصندوق والبيانات المالية للمؤسسة التابعة الذي يمـــــتلك الصنـــدوق فيها ما يقارب نسبة 56% من رأس المال المكتتـــــب به والمـــدفوع بالكامـــــل كما فـــــي 31 ديسمبـــر 1999 (1998 : 56%). تم تأسيس المؤسسة التابعة من قبل مجلس المحافظين لصنـــدوق النقد العربي بموجـــب القرار رقم (4) لسنة 1989 بهدف تشجيع وتنميـــة التبادل التجاري بيـــن الـــدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شـــكل خطـــوط ائتمـــان يتـــم منحهـــا للمصدريـــن والمستوردين العرب في الدول الأعضاء . تتخذ المؤسسة التابعة من مدينـــة أبو ظبي بدولـــة الإمـــارات العربية المتحدة مقرا لها .

لقد تـــم استبعاد جميع المعاملات الجوهرية التي تمت بين الصندوق والمؤسسة التابعة والأرصدة المتعلقة بها عند إعداد البيانات المالية الموحدة.

ج) السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج) الأدوات المالية: التحقق والقياس

فيما يلي السياسات التي تم تطبيقها فيما يتعلق بتعريف الأدوات المالية وتحققها وقياسها:

(1) التحقق الابتدائي

تقيم جميع الأدوات المالية أساسا بالتكلفة التي تمثل القيمة العادلة لما تم دفعه مضافا إليها التكاليف الأخرى المرتبطة بإقتناء تلك الأدوات المالية.

(2) السندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها.

وتشمل السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، وتقيم بالتكلفة المعدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم. وتحتسب التكلفة المعدلة بالإطفاء بالأخذ في الاعتبار أية علاوة أو خصم عند اقتناء تلك السندات والأوراق المالية وإطفائها على مدى الفترة حتى الاستحقاق. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التخلص من السندات والأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، أو الناتجة عن انخفاض دائم في قيمتها، أو الناتجة عن الإطفاء العادي للعلاوة أو الخصم، في بيان الدخل والإنفاق.

(3) السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع

وتشمل السندات والأوراق المالية غير تلك المشتراة لغرض التداول أو بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها، ولا تشمل قروض أو ذمم مدينة منشؤها الصندوق أو المؤسسة التابعة.

تقيم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة كما في تاريخ الميزانية العمومية، وتدرج فروقات التقييم في حساب فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع ضمن حقوق المساهمين حتى يتم بيع هذه الاستثمارات أو تحصيل قيمتها أو حدوث انخفاض دائم في قيمتها، حينئذ تدرج الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق إدراجها ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل والإنفاق.

يتم تحديد القيمة العادلة للسندات والأوراق المالية المتاحة للبيع وفقا لأسعار السوق المعلنة في حالة توفرها أو وفقا للأسعار المتداولة بين المتعاملين في الأسواق المالية أو بإستخدام طرق التسعير المتوفرة من خلال الجهات المتخصصة في تقديم خدمات المعلومات المالية والأسعار.

(4) القروض والأرصدة المدينة

تقيم القروض للدول الأعضاء وخطوط الائتمان الممنوحة من قبل الصندوق والمؤسسة التابعة بالتكلفة المخصومة، وتقيم القروض التي ليس لها تاريخ استحقاق محدد بتكلفتها الدفترية.

(5) باستثناء الفوائد المعلقة الوارد تفاصيلها بالإيضاحين 7و11، فإن الموجودات والمطلوبات المالية التي لم ترد في الفقرات (2) إلى (4) أعلاه، هي أدوات محتفظ بها لغرض التداول، وتقيم بالقيمة العادلة.

(6) تقيد مشتريات السندات والأوراق المالية على أساس تاريخ إجراء التعامل، بينما تقيد مبيعات السندات والأوراق المالية على أساس تاريخ السداد الفعلي.

تم شرح أسس وإجراءات التحقق والقياس في حالة الإنخفاض الدائم في قيمة الموجودات المالية في الإيضاح رقم 2(ز).

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمـــة)

د) العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقا لاسعار الصرف السائدة في وقت إجـــراء المعـــاملات. وتحول أرصدة الموجودات (باستثناء الموجودات الثابتة) والمطلوبات المسجلة بالعملات الأجنبية في تـــاريخ الميزانية العمومية إلى وحـــدات حقوق الســـحب الخـــاصة طبقا لاسعار الصرف الصادرة من صنـــدوق النقد الـــدولي. ويـــتم تقيـــيم العـــقود الآجلة للعملات الأجنبية بأسعار الســـوق فـــي تـــاريخ الميزانيـــة العمومية والتي تتـــوافق مع تواريخ استحقاقاتها ، وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويـــل في بيان الدخل والإنفاق .

تدرج الفروقات الناتجة عن تحويل عملة البيانات المالية للمؤسسة التابعة بأسعار الصرف السائدة كما فـــي تاريخ الميزانية العمومية مباشرة كبند مستقل ضمن حقوق المساهمين.

تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند شراءها .

هـ) استهلاك الموجودات الثابتة

تستهلك تكلفة الموجودات الثابتة على أقساط سنوية متساوية خلال فترة استخدامها المتوقعة .

و) معاشات التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يتم احتســـاب مخصص لتكاليف تقاعد العاملين ومكافأة نهايـــة الخدمـــة وفقـــا للتقديـــرات الاكتواريـــة والتقديـــرات الأخرى. لا تتضمن البيانات المالية للصندوق موجودات نظام التقاعد والدخل الناتج عـــن ذلك والمطلوبات المقابلة لها.

ز) أسس وإجراءات التحقق و القياس في حالة الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم دوري في تاريخ الميزانية العمومية لتحديد ما إذا كان هناك دليل مادي كاف على حـــدوث انخفاض دائم في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة منها. وإن وجد هذا الدليل، يتم تقديـــر القيمـــة المتوقع تحصيلها من تلك الموجودات المالية، حيث يحتسب على أساس الفرق ما بيـــن القيمـــة المتوقـــع تحصيلها والقيمة المدرجة بها كما يلي:

- بالنســـبة للمـــوجودات المالية المقومة على أساس التكلفة المخصومة أو التكلفة، يتـــم تخفيـــض القيمة الدفترية لتلك الموجودات إلى القيمة المتوقع تحصيلها إما مباشرة أو مـــن خـــلال تكويـــن حساب مخصص، ويتم إدراج مبلغ الخسارة ضمن بيان الدخل والإنفاق للفترة؛

- بالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بالقيمة العادلة، وكانت الخسارة قد أدرجت في الســـابق ضمن حقوق المساهمين (أي أن القيمة المتوقع تحصيلها كانت اقل من التكلفة الأصلية)، وأصبـــح هنالك دليل كاف على حدوث انخفاض دائم في قيمة تلك الموجودات، فإنه يتعين تحويل صـــافي الخسارة المتراكمة ضمن حقوق المساهمين وإدراجها في بيان الدخل والإنفاق للفترة.

ويتم تحديد القيمة التقديرية المتوقع تحصيلها من الموجودات المالية على أساس صـــافي القيمـــة الحاليـــة للتدفقات النقدية المستقبلية المفترضة المحتسبة باستخدام نسب خصم مناسبة.

2 السياسات المحاسبية الهامة (تتمـة)

ح) احتساب الإيرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض والفوائد المستحقة الدفع على أساس المبلغ وسعر الفائـدة تناسبا مع الفترة الزمنية المتعلقة بهما . وتعلق الفوائد على القروض للدول الأعضاء المتأخرة بالدفع لاكثر من سـنة والفـوائد التأخـيرية المحتسبة على مـتأخرات أقساط القروض وفوائدها وتسجل في حساب الإيـرادات عند تحصيلها .

ط) النقد والبنود المماثلة للنقد

لأغراض العرض في بيان التدفقات النقدية يمثل بند النقد والبنود المماثلة للنقد ، الحسابات الجارية وتحت الطـلب لـدى البنـوك ، وحسـاب الحـائزين الآخـرين لـدى صـندوق النـقد الـدولي والودائـع لأجل لدى البنوك التي تستحق خلال ستة اشهر من تاريخ الميزانية العمومية .

ي) حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة

تمثل "حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة" حصة هؤلاء المساهمين فـي صـافي موجـودات المؤسسة التابعة في تاريخ الميزانية العمومية.

3 تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)

اعتبارا من 1 كانون الثاني (يناير) 1999 قام الصندوق والمؤسسة التابعة بتطبيق معيار المحاسبة الدولـي رقـم (39) "الأدوات المالية: التحقق والقياس".ويتطلب هذا المعيار تقييم السندات والأوراق المالية (غير تلك المحتفظ بها حتى تاريخ إستحقاقها و يتوفر لدى الصندوق والمؤسسة التابعة النية والمقدرة على الاحتفاظ بها حتى إسـتحقاقها) بالقيمة العادلة.

قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، كانت السندات و الأوراق المالية للتداول تقيم بإجمـالي التكلفـة أو سعر السوق أيهما أقل، بينما كانت السندات و الأوراق المالية المشتراة بقصد الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاسـتحقاق تقيم بالتكلفة معدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم، الذي يتم احتسابه على أساس القسط الثابت من تاريخ الشراء حتـى تاريخ الاستحقاق، مع أخذ مخصص لأي انخفاض دائم في القيمة.

اعتبارا من 1 كانون الثاني (يناير) 1999 تم إعادة تصنيف السندات والأوراق المالية التي كانت فـي السـابق للتداول إلى سندات وأوراق مالية متاحة للبيع. ووفقا لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، تم إعادة تقييـم السندات والأوراق المالية كما في ذلك التاريخ ومعالجة فروق التقييم كما هو مشروح في بيان التغيرات في حقوق المساهمين. تدرج فروقات إعادة تقييم السندات والأوراق المالية المتاحة للبيع كبند مستقل ضمن حقوق المساهمين، ولا تدرج في بيان الدخل و الإنفاق إلا عند تحققها.

إن السندات والأوراق المالية التي كانت في السنوات السابقة مصنفة كسندات وأوراق ماليـة للتـداول، تسـتوفي شروط تصنيفها كمتاحة للبيع وفقا لمعيار المحاسبة الدولية رقم (39)، وذلك استنادا إلى طبيعـة هـذه السـندات والأوراق المالية وقصد الصندوق والمؤسسة التابعة من التعامل فيها.

ووفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، لم يتم تعديل الأرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع عرض البيانـات المالية للسنة الحالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 1999

4 محفظة السندات والاوراق المالية

بلغت القيمة الدفترية للسندات والأوراق المالية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) ما يلي:

	1999 ألف دينار عربي حسابي	1998 ألف دينار عربي حسابي
سندات وأوراق مالية للتداول (بسعر التكلفة أو السوق أيهما اقل في سنة 1998 انظر الإيضاح (أ) أدناه)	-	223,449
سندات وأوراق مالية متاحة للبيع (بالقيمة العادلة)	217,540	-
سندات وأوراق مالية محتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها (بالتكلفة معدلة بإطفاء العلاوة أو الخصم، انظر الإيضاح (أ) أدناه)	94,111	27,247
القروض المشتركة (بالتكلفة المخصومة)	1,908	3,156
	96,019	30,403
مجموع محفظة السندات والأوراق المالية	313,559	253,852

(أ) بلغت القيمة السوقية للسندات والأوراق المالية المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها 93,894 ألف دينار عربي حسابي (1998: 27,739 ألف دينار عربي حسابي)، كما بلغت القيمة السوقية للسندات والأوراق المالية للتداول 227,071 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1998.

(ب) تمثل محفظة السندات والأوراق المالية أدوات ذات تقييم إئتماني عال صادرة عن حكومات أو منظمات دولية أو مؤسسات أو بنوك.

5 ودائع لدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للمادة الرابعة عشرة من اتفاقية الصندوق.

6 قروض للدول الأعضاء وخطوط الإئتمان

	1999 ألف دينار عربي حسابي	1998 ألف دينار عربي حسابي
أ) تتضمن القروض للدول الأعضاء وخطوط الإئتمان ما يلي:		
قروض للدول الأعضاء	229,129	199,314
خطوط الائتمان	52,976	57,975
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	282,105	257,289
ب) قروض للدول الأعضاء		
قروض مقررة منذ إنشاء الصندوق	789,190	733,785
قروض غير مسحوبة	(34,729)	(28,099)
أقساط قروض مسددة	(525,332)	(506,372)
الرصيد في 31 كانون الأول (ديسمبر)	229,129	199,314

تتضمن القروض للدول الأعضاء قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية العمومية تبلغ 94,874 ألف دينار عربي حسابي (1998 : 94,874 ألف دينار عربي حسابي) وفي هذا الصدد تم إصدار قرار مجلس المحافظين رقم (6) لسنة 1995 بتمديد تعليق عضوية الدول المعنية لحين تمكنها من التوصل إلى اتفاق مع الصندوق لحل مشكلة المتأخرات .

	1999 ألف دينار عربي حسابي	1998 ألف دينار عربي حسابي
ج) خطوط الإئتمان		
الرصيد في بداية السنة	57,975	43,561
سحوبات	66,423	79,289
	124,398	122,850
تسديدات	(72,922)	(63,058)
فروقات تحويل العملة	1,500	(1,817)
الرصيد في نهاية السنة	52,976	57,975

يمثل هذا البند خطوط إئتمان ممنوحة من قبل المؤسسة التابعة بهدف تمويل وتشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية. وقد بلغت الأرصدة غير المسحوبة لخطوط الائتمان المتعاقد عليها والسارية كما في 31 ديسمبر 1999 ما قيمته 937 ألف دينار عربي حسابي (1998: 1,998 ألف دينار عربي حسابي).

7 فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى

يتضمن هذا البـند رصيد فوائد مستحقة وغير مستلمة على القروض للدول الأعضاء لـم تسـجل فـي حسـاب الإيرادات تبلغ 111,397 ألف دينار عربي حسابي (1998 : 102,434 ألف دينار عربـي حسـابي) وفقـا للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار اليها في الإيضاح 2(ح) . أنظر أيضا الإيضاح رقم 11.

8 رأس المال المدفوع

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر أن يكون رأس المـال المكـتتب به والمقرر دفعـه 326,000 ألف دينار عربي حسابي، وبموجب قراري المجلس رقم (4) لسنة 1996 ورقم (5) لسنة 1999 تـم زيادة رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه بقيمة حصة جمهورية جيبوتي البالغة 250 ألف دينار عربي حسـابي وجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية بمبلغ 250 ألف دينار عربي حسابي على التوالي، ليصبـح إجمـالي راس المال المكتتب به والمقرر دفعه 326,500 ألف دينار عربي حسابي.

	1999 ألف دينـار عربي حسابي	1998 ألف دينـار عربي حسابي
رأس المال:		
رأس المال المكتتب به والمقرر دفعه	326,500	326,250
رأس المال غير المدفوع	(2,410)	(2,160)
رأس المال المدفوع	324,090	324,090

يمثل مبلغ رأس المال غير المدفوع حصة فلسطين المقررة من راس مال الصندوق والذي تـم تـأجيل المطالبـة بتسديدها بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، وحصة جمهورية القمـر الاتحاديـة الإسـلامية المقررة من رأس المال.

9 الاحتياطيات

بموجب قراري مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1989 ورقم (4) لسنة 2000 ، يتم تحويل مبلغ 5 مليون دينـار عربي حسابي أو 10% من صافي الدخـل للسنة أيهما اكبر إلى احتياطي الطوارئ. ويستخدم هـذا الاحتيـاطي لمقابلة أية خسارة غير متوقعة مستقبلا .

يتضـمن الاحتياطي العام كما في 31 كانـون الأول (ديسمبر) 1999 مبلغ 26,472 ألف دينار عربي حسـابي (1998 : 24,967 ألف دينار عربي حسابي)، ويمثل حصة الصندوق من إحتياطيات المـؤسسـة التابعة.

10 ودائع من المؤسسات النقدية والمالية

طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (5) لسنة 1989 (والمبني على نص الفقرة (ز) من المادة الخامسة من اتفاقية صندوق النقد العربي) ، قامت بعض المؤسسات النقدية والمالية بإيداع بعض المبالغ لدى الصندوق لقاء فائدة متفق عليها .

11 حسابات دائنة ومطلوبات اخرى

يتضمن هذا البند رصيد فوائد مستحقة وغير مستلمة على القروض للدول الأعضاء لم تسجل في حساب الإيرادات ، تبلغ 111,397 ألف دينار عربي حسابي (1998 : 102,434 ألف دينار عربي حسابي)، وذلك وفقا للسياسة المحاسبية التي يتبعها الصندوق والمشار إليها في الإيضاح 2 (ح). أنظر أيضا إيضاح رقم 7.

12 مصروفات إدارية وعمومية

تتضمن المصروفات الإدارية والعمومية رواتب وتكاليف الموظفين بمبلغ 2,148 ألف دينار عربي حسابي (1998: 1,939 ألف دينار عربي حسابي). بلغ عدد الموظفين في الصندوق والمؤسسة التابعة 168 في عام 1999 (1998: 166 موظفا).

13 إدارة أمـــوال

(أ) بناء على قراري مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق رقم (10) لسنة 1994 ورقم (8) لسنة 1997 وقرار مجلس إدارة برنامج تمويل التجارة العربية رقم (8) لسنة 1994، تم إسناد إدارة مبلغ 250 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (83,333 ألف دينار عربي حسابي) في 16 آب (أغسطس) 1995، ومبلغ 150 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (50,000 ألف دينار عربي حسابي) في 2 آذار (مارس) 1998 ومبلغ 300 مليون دولار أمريكي (67,462 ألف دينار عربي حسابي) في 21 آب (أغسطس) 1995، على التوالي، لعدد من مدراء المحافظ الخارجيين المتخصصين في هذا الشأن، وذلك مقابل أتعاب متفق عليها وفقا للاتفاقيات التي أبرمت معهم.

(ب) بلغت الأموال المدارة من قبل صندوق النقد العربي لصالح منظمات عربية متخصصة 3,854 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1999 (1998 : 3,200 ألف دينار عربي حسابي).

14 أرصدة النقد والبنود المماثلة للنقد

	1999 ألف دينار عربي حسابي	1998 ألف دينار عربي حسابي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	8,980	7,432
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	2,877	1,477
ودائع لأجل لدى البنوك تستحق خلال ستة أشهر من تاريخ الميزانية العمومية	222,916	245,842
	234,773	254,751

15 التوزيع الجغرافي للمحفظة الإستثمارية

يتم التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الإستثمارية بالنسبة للحسابات الجارية وتحت الطلب لدى البنوك، وحساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي، وودائع لأجل لدى البنوك وفقا لمكان وجودها، وبالنسبة للسندات والأوراق المالية وفقا لمكان الجهة المصدرة لها.

وقد كان التوزيع الجغرافي لأموال المحفظة الإستثمارية كما في 31 ديسمبر كالآتي:

	1999 ألف دينار عربي حسابي	1998 ألف دينار عربي حسابي
الدول العربية	114,174	60,665
أوروبا	290,946	305,034
أمريكا الشمالية	99,136	112,279
الشرق الأقصى والباسيفيكي	13,733	6,255
المنظمات الدولية	33,898	27,836
	551,887	512,069

16 الأدوات المالية

أ) إدارة مخاطر أسعـــار الفائدة

يتم إدارة مخاطر أسعار الفائدة عن طريق إعادة تثبيت أسعار الفائدة على خطوط الائتمان بصورة دورية وباستخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق محافظ الســـندات والأوراق الماليـــة، ولذلك فان المـــخاطر الناتجة عن التقلبات في أســـعار الفائدة محدودة.

يبين التحليل التالي الموجودات والمطلوبات الموحدة حسب تواريخ إعادة تثبيت أسعار الفائدة او تواريخ استحقاقاتها المتوقعة ونطاق معدلات الفائدة الفعليـــة لكـــل منهـــا كمـــا فـــي 31 كانـــون الأول (ديـــسمبر) 1999:

	الإجمالي	اقل من شهر	من شهر الى ستة اشهر	من ستة اشهر الى سنة	من سنة الى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	غير معرضة لمخاطر تقلبات اسعار الفائدة	نطاق أسعار الفائدة الفعليـــة %
	ألف دينار عربي حسابي							
الموجـــودات								
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	8,980	8,980	–	–	–	–	–	4.9-0.0
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	2,877	2,877	–	–	–	–	–	4.0-3.8
ودائع لأجل لدى البنوك	226,471	115,073	107,843	3,555	–	–	–	6.8-0.2
سندات وأوراق مالية متاحة للبيع	217,540	217,540	–	–	–	–	–	9.4-0.9
سندات وأوراق مالية محتفظ بها حتى الاستحقاق وقروض مشتركة	96,019	10,312	28,484	29,913	26,790	520	–	9.2-0.2
ودائع لدى البنوك المركزية	5,331	–	–	–	–	–	5,331	–
قروض للدول الأعضاء وخطوط الإئتمان	282,105	8,131	48,848	19,231	103,667	7,354	94,874	6.5-4.2
فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى	133,904	–	–	–	–	–	133,904	–
موجودات ثابتة	261	–	–	–	–	–	261	–
	973,488	362,913	185,175	52,699	130,457	7,874	234,370	
المطلوبات								
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	72,519	–	–	–	–	–	72,519	–
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	104,663	46,344	58,319	–	–	–	–	6.5-3.0
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى	124,474	–	–	–	–	–	124,474	–
	301,656	46,344	58,319	–	–	–	196,993	

إن تصنيف الاستحقاق للسندات والأوراق المالية المتاحة للبيع لأقل من شهر قد تقرر بناء على أن تلك السندات والأوراق المالية متاحة للبيع في الحال.

16 الأدوات المالية (تتمة)

يبين التحليل التالي الموجودات والمطلوبات الموحدة حسب تواريخ إعادة تثبيت أسعار الفائدة او تواريخ استحقاقاتها المتوقعة ونطاق معدلات الفائدة الفعلية لكـــل منهـــا كمـــا فـــي 31 كانون الاول (ديسمبر) 1998:

	الإجمالي	اقل من شهر	من شهر الى ستة اشهر	من ستة اشهر الى سنة	من سنة الى خمس سنوات	اكثر من خمس سنوات	غير معرضة لمخاطر تقلبات اسعار الفائدة	نطاق أسعار الفائدة الفعليـــة %
	الف دينار عربي حسابي							
الموجـــودات								
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	7,432	7,432	–	–	–	–	–	6.3-0.0
حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي	1,477	1,477	–	–	–	–	–	3.6-3.4
ودائع لأجل لدى البنوك	249,308	155,645	90,197	3,466	–	–	–	7.8-0.2
سندات وأوراق مالية للتداول	223,449	223,449	–	–	–	–	–	9.8-3.4
سندات وأوراق مالية للاستثمار وقروض مشتركة	30,403	56	5,820	4,937	18,509	1,081	–	8.7-4.2
ودائع لدى البنوك المركزية	5,331	–	–	–	–	–	5,331	–
قروض للدول الأعضاء وخطوط الإئتمان	257,289	2,625	47,651	21,191	85,694	5,254	94,874	6.3-4.2
فوائد مستحقة وحسابات مدينة اخرى	122,843	–	–	–	–	–	122,843	–
موجودات ثابتة	155	–	–	–	–	–	155	–
	897,687	390,684	143,668	29,594	104,203	6,335	223,203	
المطلوبات								
حقوق المساهمين الآخرين في المؤسسة التابعة	70,334	–	–	–	–	–	70,334	–
ودائع من المؤسسات النقدية والمالية	58,954	55,403	3,551	–	–	–	–	6.0-5.1
حسابات دائنة ومطلوبات اخرى	117,184	–	–	–	–	–	117,184	–
	246,472	55,403	3,551	–	–	–	187,518	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 كانون الأول (ديسمبر) 1999

16 الأدوات الماليـــة (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان وتركزا ته

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية كما في تاريخ الميزانية العمومية ، الحد الأقصى لمخـــاطر الائـــتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها .

تتركز الاستثمارات في السندات والأوراق المالية في سندات حكومية ذات مخاطر منخفضـــة . كمـــا يقـــدم الصـــندوق قـــروض للدول الأعضاء بهـــدف تصحيح الخـــلل في مـــيزان مدفوعاتـــها وتمويـــل برامـــج التصحيح الهيكلي فيها. وتقـــوم المؤسسة التابعة وفقـــا لأهدافها المـــحددة في نظامها الأساســـي بتوفـــير خـــطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين العرب في الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتنمية التبـــادل التجاري بين الدول العربية .

يسعى الصندوق والمؤسسة التابعة لاحتـــواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التمويل مـــن خـــلال تنفيـــذ السياسات والإجـــراءات المصممـــة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحـــدود المرسومة لها . وقد تـــم وضع هذه الحـــدود على أساس أنواع القروض ومساهمة الدولة العضو في رأس المال المدفوع بـــالعملات القابلة للتحويل والملاءة الائتمانية للطرف الذي يتم التعامل معه . لذلك فان حدوث خسائر نتيجـــة مخـــاطر الائتمان أمر مستبعد.

ج) مخاطر العملات الأجنبية

يتجنب الصندوق مخاطر العملات الأجنبية بشكل أساسي بالاحتفاظ بموجوداته بالعملات الأجنبيـــة حســـب الأوزان في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة، بملاءمة عملات وتواريخ استحقاق الودائع المســـتلمة مـــع الودائع لدى البنوك ومن خلال استخدام عقود العملات الأجنبـــية الآجـــلة.

كما تتجنب المؤسسة التابعة بشكل أساسي مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بـــالدولار الأمريكـــي، ويتم تغطية الودائع والاستثمارات بالعملات الأجنبية باستخدام عقود العملات الأجنبية الآجلة.

جداول قروض الصندوق

جدول (أ - 1)
القروض التي قدّمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	0
1979	5	16,500	11,500	0
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	16,300	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,555	27,805	26,021
1987	3	24,570	26,820	53,212
1988	14	121,037	118,485	61,919
1989	5	73,740	44,808	16,484
1990	2	15,675	39,709	48,371
1991	0	0	10,950	45,688
1992	2	18,475	8,475	27,649
1993	1	3,250	1,930	30,266
1994	4	50,930	39,275	22,421
1995	3	25,615	26,914	17,337
1996	2	36,185	26,513	17,170
1997	3	22,682	29,432	9,640
1998	2	15,023	11,522	18,905
1999	5	55,405	48,775	18,960
المجموع	**110**	**789,190**	**754,461**	**525,332**

جدول رقم (أ - 2)
أنواع وقيم القروض التي قدّمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	تلقائي		عادي		ممتد		تعويضي		تسهيل تجاري		تصحيح هيكلي		المجموع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1978	2	6,563	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	6,563
1979	4	5,250	0	0	1	11,250	0	0	0	0	0	0	5	16,500
1980	2	2,250	1	4,500	0	0	1	5,000	0	0	0	0	4	11,750
1981	6	15,405	1	8,820	2	44,590	1	9,800	0	0	0	0	10	78,615
1982	5	14,280	0	0	2	13,240	1	3,920	0	0	0	0	8	31,440
1983	4	34,545	1	5,700	0	0	2	31,800	3	8,880	0	0	10	80,925
1984	3	7,065	0	0	1	4,335	0	0	1	4,900	0	0	5	16,300
1985	6	42,495	0	0	0	0	2	7,760	1	700	0	0	9	50,955
1986	8	21,555	1	6,250	1	3,250	0	0	1	2,500	0	0	11	33,555
1987	0	0	1	2,500	0	0	0	0	2	22,070	0	0	3	24,570
1988	8	79,627	2	13,270	0	0	1	2,460	3	25,680	0	0	14	121,037
1989	2	8,550	2	48,040	1	17,150	0	0	0	0	0	0	5	73,740
1990	0	0	0	0	1	9,050	1	6,625	0	0	0	0	2	15,675
1991	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
1992	1	3,675	0	0	1	14,800	0	0	0	0	0	0	2	18,475
1993	0	0	0	0	1	3,250	0	0	0	0	0	0	1	3,250
1994	1	11,340	0	0	2	37,130	1	2,460	0	0	0	0	4	50,930
1995	1	5,175	1	15,120	1	5,320	0	0	0	0	0	0	3	25,615
1996	0	0	0	0	2	36,185	0	0	0	0	0	0	2	36,185
1997	0	0	1	366	1	19,656	1	2,660	0	0	0	0	3	22,682
1998	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	15,023	2	15,023
1999	2	8,850	0	0	0	0	0	0	0	0	3	46,555	5	55,405
المجموع	**55**	**266,625**	**11**	**104,566**	**17**	**219,206**	**11**	**72,485**	**11**	**64,730**	**5**	**61,578**	**110**	**789,190**

جدول (أ - 3)
نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها في رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في نهاية كل من عام 1998وعام 1999

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولة	نهاية عام 1998			نهاية عام 1999		
	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية ٪	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية ٪
الأردن	18,210	5,320	342	14,720	5,320	277
تونس	0	6,900	0	10,247	6,900	149
الجزائر	44,654	41,640	107	57,568	41,640	138
السودان	30,147	9,800	308	30,147	9,800	308
الصومال	14,877	3,920	380	14,876	3,920	379
العراق	49,850	41,640	120	49,850	41,640	120
المغرب	9,350	14,800	63	11,689	14,800	79
موريتانيا	5,739	4,920	117	5,492	4,920	112
اليمن	26,303	15,120	174	30,681	15,120	203
جيبوتي	184	245	75	184	245	75
لبنان	-	-	-	3,675	4,900	75
المجمـــــوع	**199,314**	**144,305**		**229,129**	**149,205**	

جدول (أ - 4)
إجمالي إلتزامات القروض القائمة

(ألف دينار عربي حسابي)

نهاية العام	القائمة بالذمة (غير المسددة)	غير المسحوبة	المجمـــوع
1978	6,563	0	6,563
1979	18,062	5,000	23,062
1980	42,187	6,500	48,687
1981	68,674	34,160	102,834
1982	111,700	18,033	129,733
1983	193,037	5,550	198,587
1984	183,423	5,965	189,388
1985	181,759	5,965	187,724
1986	183,843	11,715	195,558
1987	157,451	10,215	167,666
1988	213,717	12,767	226,484
1989	242,041	41,699	283,740
1990	233,379	10,950	244,329
1991	198,641	14,800	213,441
1992	179,467	10,000	189,467
1993	151,131	11,320	162,451
1994	167,985	35,465	203,450
1995	177,562	34,166	211,728
1996	186,905	31,348	218,253
1997	206,697	24,598	231,295
1998	199,314	28,099	227,413
1999	229,129	34,729	263,858

جدول (أ - 5)
بيان رأس المال المدفوع والقروض

(ألف دينار عربي حسابي)

البيـــــــان	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
رأس المال المدفوع	67,041	118,366	131,546	151,370	229,810	248,090	268,250	295,390	312,790	290,190	289,790	311,840	311,840	323,840	323,840	323,840	323,840	323,840	324,090	324,090	324,090	324,090
المدفوع بعملات وطنية والمودع بالمصارف المركزية للدول الأعضاء	4,966	4,966	5,226	5,226	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,331	5,331	5,331	5,331
المدفوع بعملات قابلة للتحويل	62,075	113,400	126,320	146,144	224,484	242,764	262,924	290,064	307,464	284,864	284,464	306,514	306,514	318,514	318,514	318,514	318,514	318,514	318,759	318,759	318,759	318,759
القروض المقدّمة خلال العام	6,563	16,500	11,750	78,615	31,440	80,925	16,300	50,955	33,555	24,570	121,037	73,740	15,675	-	18,475	3,250	63,420	25,615	36,185	22,684	15,023	55,405
أرصدة القروض المقدّمة (بما فيها غير مسحوب) *	6,563	23,062	48,687	102,834	129,733	198,587	189,388	187,724	195,558	167,666	226,484	283,740	244,329	213,441	189,467	162,451	203,450	211,728	218,253	231,295	227,413	263,858
أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة **	6,563	18,062	42,187	68,674	111,700	193,037	183,423	181,759	183,843	157,451	213,717	242,041	233,379	198,641	179,467	151,131	167,985	177,562	186,905	206,697	199,314	229,129
نسبة أرصدة القروض المقدّمة (بما فيها غير المسحوب) إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (٪)	10.57	20.34	38.54	70.37	57.79	81.80	72.03	64.72	63.60	58.86	79.62	92.57	79.71	67.01	59.48	51.00	63.87	66.47	68.47	72.56	71.34	82.78
نسبة أرصدة القروض القائمة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (٪)	10.57	15.93	33.40	46.99	49.76	79.52	69.76	62.66	59.79	55.27	75.13	78.97	76.14	62.36	56.36	47.45	52.74	55.75	58.64	64.84	62.53	71.88

* جملة القروض المقدّمة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

** جملة القروض المسحوبة مطروحاً منها أقساط القروض المسدّدة.

جدول (أ - 6)

معدلات الفائدة على القروض المقدمة للدول الأعضاء

(نسبة مئوية سنوية)

أنواع القروض / المعدلات	القرض التلقائي	القروض العادية، والممتدة، والتعويضية	تسهيل التصحيح الهيكلي
	4.15	5.75	5.00

جدول (ب - 1)

رأس المال كما في 31 ديسمبر 1999

(مليون دينار عربي حسابي)

	الدولة	رأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع		
			بعملات قابلة للتحويل	بعملات وطنية	المجموع
1	المملكة الاردنية الهاشمية	5.400	5.320	0.080	5.400
2	دولة الامارات العربية المتحدة	19.200	18.900	0.300	19.200
3	دولة البحرين	5.000	4.920	0.080	5.000
4	الجمهورية التونسية	7.000	6.900	0.100	7.000
5	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	42.400	41.640	0.760	42.400
6	المملكة العربية السعودية	48.400	47.640	0.760	48.400
7	جمهورية السودان	10.000	9.800	0.200	10.000
8	الجمهورية العربية السورية	7.200	7.120	0.080	7.200
9	جمهورية الصومال	4.000	3.920	0.080	4.000
10	جمهورية العراق	42.400	41.640	0.760	42.400
11	سلطنة عمان	5.000	4.920	0.080	5.000
12	دولة قطر	10.000	9.800	0.200	10.000
13	دولة الكويت	32.000	31.500	0.500	32.000
14	الجمهورية اللبنانية	5.000	4.900	0.100	5.000
15	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	13.440	13.254	0.186	13.440
16	جمهورية مصر العربية	32.000	31.500	0.500	32.000
17	المملكة المغربية	15.000	14.800	0.200	15.000
18	الجمهورية الاسلامية الموريتانية	5.000	4.920	0.080	5.000
19	الجمهورية اليمنية	15.400	15.120	0.280	15.400
20	دولة فلسطين*	2.160	-	-	-
21	جمهورية جيبوتي	0.250	0.245	0.005	0.250
22	جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	0.250	-	-	-
	المجموع	**326.500**	**318.759**	**5.331**	**324.090**

1) طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1988، فإن راس المال المصرح به هو 600 مليون دينار عربي حسابي.

2) بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1989، تقرر ان يكون راس المال المكتتب به والواجب الدفع 326 مليون د.ع.ح. وبموجب قراره رقم (4) لسنة 1996 وقراره رقم (5) لسنة 1999، تم رفع رأس المال المكتتب به بقيمة حصة جمهورية جيبوتي البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي وحصة جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية البالغة 250 ألف دينار عربي حسابي ليصبح إجمالي رأس المال المقرر دفعه 326,500 ألف دينار عربي حسابي.

* بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978، تم تأجيل مطالبة دولة فلسطين بتسديد حصتها من رأسمال الصندوق المقرر دفعه.

جدول (ب - 2(i))

أعداد المتدربين بحسب الدول والدورات

1998 - 1981

اسم الدورة	إعداد ميزان المدفوعات	تحليل مخاطر الإئتمان والتحليل المالي	الرقابة على المصارف	المالية العامة	الإحصاءات النقدية والمصرفية	أساليب التحليل الإقتصادي	إدارة الاقتصاد الكلي	إحصاءات مالية الحكومة	قاعدة بيانات الأسواق المالية	الإيرادات العامة	إدارة المصروفات العامة	أدوات الاستثمار وإدارة الحافظة الاستثمارية	إدارة القطاع الخارجي	البرمجة المالية	السياسات المالية والتنمية الاقتصادية	الحسابات القومية	السياسات المالية الإطار والممارسة	تصميم برامج الاستقرار والتصحيح الإقتصادي	المجموع
الدولة/عدد الدورات	8	2	4	4	5	6	6	4	2	2	3	5	3	1	1	2	1	2	61
الأردن	12	2	7	13	11	11	12	8	5	5	7	11	4	‡	2	4	‡	4	118
الامارات	27	4	9	7	14	17	19	12	2	4	11	18	4	3	3	5	6	5	170
البحرين	9	2	8	3	5	26	7	4	3	3	6	8	3	2	1	2	1	2	95
تونس	11	2	6	4	9	6	9	6	4	1	5	7	14	-	2	2	2	3	93
الجزائر	11	2	6	3	8	8	10	5	1	4	4	5	8	-	3	2	2	4	86
جيبوتي						1				1									2
السعودية	19	2	14	10	16	20	22	13	2	5	9	9	5	10	3	4	3	5	171
السودان	6	2	4	4	3	3	6	3	-	2	2	2	-	-	-	‡	‡	‡	37
سورية	16	2	4	11	7	10	12	8	2	4	7	12	7	-	2	4	2	6	116
الصومال	6	1	1	2	2	1	2	2	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	18
العراق	4	2	1	4	3	1	3	2	2	-	-	4	-	-	-	-	-	-	26
عُمان	6	1	9	3	6	9	8	5	1	3	5	13	3	1	3	2	1	3	82
فلسطين	4	-	3	6	4	4	3	2	-	2	1	1	2	-	-	1	-	4	37
قطر	8	2	6	2	8	7	5	5	1	3	1	5	4	5	2	4	2	1	71
الكويت	12	2	3	4	6	13	13	6	5	5	5	6	5	3	2	2	1	4	97
لبنان	8	1	3	15	5	4	6	2	-	2	3	6	4	-	2	2	2	3	68
ليبيا	8	2	5	3	6	5	7	7	-	2	3	5	8	-	1	2	1	2	67
مصر	12	-	9	7	11	9	17	10	2	5	6	9	11	-	2	5	2	6	123
المغرب	12	3	4	4	10	8	10	7	4	4	6	8	6	-	2	3	2	4	97
موريتانيا	7	2	5	3	8	9	12	4	-	3	4	1	5	-	2	2	1	2	70
اليمن	20	4	8	7	11	11	10	9	2	5	7	8	3	-	2	3	2	5	117
المجموع الكلي	218	38	115	115	153	183	193	120	36	63	92	139	96	24	34	49	30	63	1761

جدول [(ب - 2 (ii)]
أعداد المتدربين بحسب الدول والدورات
1999

الدولة	الرقابة على المصارف	تحليل السياسات الاقتصادية الكلية	البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية (م)	أساليب ادارة المحافظ الاستثمارية	سياسات تطوير القطاع المالي طرابلس - ليبيا	الأثر الاقتصادي الكلي للميزانية (م)	المحاسبة في المصارف المركزية (م)	الإحصاءات النقدية والمالية (م)	المجموع
الأردن	1	2	2	3		2	2	2	14
الإمارات	1	5	2	2		4	1	2	17
البحرين	1	1	0	1		1	1	1	6
تونس	2	2	2	2		2	2	2	14
الجزائر	2	2	2	1		2	2	2	13
جيبوتي	0	0	0	1		0	0	0	1
السعودية	3	2	2	1		2	2	2	14
السودان	1	2	2	2		2	3	2	14
سورية	2	2	3	1		2	1	4	15
العراق	0	2	2	3		2	2	2	13
عُمان	1	2	2	2		2	3	1	13
فلسطين	3	2	2	2		2	3	3	17
قطر	2	0	2	1		2	1	2	10
الكويت	1	2	2	1		2	1	1	10
لبنان	2	2	2	1		2	2	2	13
ليبيا	2	1	2	1	30	1	2	2	41
مصر	3	3	2	3		2	2	2	17
المغرب	2	1	1	2		2	2	1	11
موريتانيا	1	1	2	1		2	0	1	8
اليمن	2	2	2	1		2	1	2	12
المجموع الكلي	**32**	**36**	**36**	**32**	**30**	**38**	**33**	**36**	**273**

جدول (ب - 3)
أعداد المشاركين في حلقات العمل
1995 - 1999

الدولة/ اسم حلقة العمل	جهود ومعوقات التخصيص في البلدان العربية	السياسات النقدية في البلدان العربية	إدارة أسعار الصرف في البلدان العربية	سياسة وإدارة الدين العام في البلدان العربية	القدرة التنافسية للاقتصادات العربية في الاسواق العالمية	المجموع
الأردن	-	1	1	2	2	6
الإمارات	2	2	2	2	2	10
البحرين	-	2	1	-	-	3
تونس	2	1	2	2	2	9
الجزائر	2	2	2	2	2	10
جيبوتي	-	2	-	-	-	2
السعودية	1	-	2	2	3	8
السودان	-	-	-	-	2	2
سورية	1	2	2	2	2	9
الصومال	-	-	-	-	-	0
العراق	-	-	-	-	2	2
عُمان	-	-	1	1	3	5
فلسطين		1	2	1	2	6
قطر	-	1	1	2	2	6
الكويت	1	-	1	1	-	3
لبنان	1	1	2	2	-	6
ليبيا	1	1	2	2	1	7
مصر	2	2	2	2	2	10
المغرب	1	1	-	2	2	6
موريتانيا	1	2	1	1	-	5
اليمن	1	-	2	2	-	5
المجموع	**16**	**21**	**26**	**28**	**29**	**120**

جدول (ب-4)

خطوط الإئتمان التي قدمها برنامج تمويل التجارة العربية

(ألف دولار أمريكي)

السنة	عدد خطوط الإئتمان	القيمة	المسحوب	المسدد	الرصيد القائم
1991	4	7,948	3,300	0	3,300
1992	15	47,497	30,432	14,560	19,172
1993	15	54,665	32,885	24,262	27,795
1994	22	70,721	30,520	35,030	23,285
1995	22	86,089	69,674	13,478	79,481
1996	28	142,640	87,872	59,796	107,557
1997	31	220,345	202,830	134,061	176,326
1998	30	375,381	334,924	266,360	244,891
1999	27	321,250	273,499	300,260	218,130
المجموع	194	1,326,536	1,065,937	847,807	218,130

الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس المحافظين، ومجلس المديرين التنفيذيين، والمدير العام والموظفين.

مجلس المحافظين

يتكون مجلس المحافظين من محافظ ونائب للمحافظ تعينهما كل دولة عضو من أعضاء الصندوق، وينتخب المجلس أحد المحافظين رئيساً له كل سنة بالتناوب. ويُعتبر مجلس المحافظين بمثابة الجمعية العمومية للصندوق وله جميع سلطات الإدارة. هذا ويعقد مجلس المحافظين إجتماعاً سنوياً في النصف الأول من كل عام في دولة المقر أو خارجها.

ويتكون مجلس المحافظين حالياً على النحو التالي:

الدول الأعضاء	المحافظون ونواب المحافظين
المملكة الأردنية الهاشمية	المحافظ معالي الدكتور زياد فريز نائب المحافظ سعادة الدكتور محمد أبو حمور 1)
دولة الامارات العربية المتحدة	المحافظ معالي الدكتور محمد خلفان بن خرباش نائب المحافظ معالي سلطان بن ناصر السويدي
دولة البحرين	المحافظ معالي عبد الله حسن سيف 2) نائب المحافظ سعادة الشيخ عبدالله بن خليفة بن محمد آل خليفة 3)
الجمهورية التونسية	المحافظ معالي محمد الباجي حمده نائب المحافظ سعادة سمير إبراهيمي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافظ معالي عبداللطيف بن أشنهو 4) نائب المحافظ سعادة عبد الوهاب كرمان
جمهورية چيبوتي	المحافظ معالي ياسين علمي بوح نائب المحافظ سعادة محمد قومنة روبله
المملكة العربية السعودية	المحافظ معالي الدكتور إبراهيم عبدالعزيز العساف نائب المحافظ معالي الشيخ حمد السياري
جمهورية السودان	المحافظ معالي الدكتور محمد خير أحمد الزبير نائب المحافظ معالي الدكتور صابر محمد الحسن
الجمهورية العربية السورية	المحافظ معالي الدكتور محمد العمادي نائب المحافظ معالي الدكتور محمد بشار كبارة

الدول الأعضاء		المحافظون ونواب المحافظين
جمهورية الصومال	المحافظ	معالي علمي فارح نور
	نائب المحافظ	سعادة علي عبدي عملو
جمهورية العراق	المحافظ	معالي حكمت مزيان ابراهيم العزاوي
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور عصام راشد حويش
سلطنة عُمان	المحافظ	معالي أحمد بن عبدالنبي مكي
	نائب المحافظ	سعادة حمود بن سنجور بن هاشم الزدجالي
دولة فلسطين	المحافظ	معالي سعيد توفيق خوري
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور صالح جلاد
دولة قطر	المحافظ	معالي يوسف حسين كمال
	نائب المحافظ	سعادة عبد الله بن خالد العطية
دولة الكويت	المحافظ	معالي الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح5)
	نائب المحافظ	معالي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح
الجمهورية اللبنانية	المحافظ	سعادة رياض سلامة
	نائب المحافظ	سعادة فهيم محمد معضاد
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	المحافظ	معالي الدكتور الطاهر الهادي الجهيمي
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور سعيد عبد العاطي
جمهورية مصر العربية	المحافظ	معالي اسماعيل حسن محمد
	نائب المحافظ	سعادة الدكتور محمد الغمراوي 6)
المملكة المغربية	المحافظ	معالي الدكتور فتح الله ولعلو
	نائب المحافظ	معالي محمد السقاط
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	المحافظ	معالي محفوظ ولد محمد علي
	نائب المحافظ	سعادة محمد عمرو
الجمهورية اليمنية	المحافظ	معالي علوي صالح السلامي
	نائب المحافظ	معالي أحمد عبدالرحمن السماوي

1) اعتباراً من 06 مارس 2000 خلفاً لسعادة رائف العلمي.
2) اعتباراً من 31 مايو 1999 خلفاً لمعالي إبراهيم عبدالكريم.
3) اعتباراً من 23 نوفمبر 1999 خلفاً لمعالي عبدالله حسن سيف.
4) اعتباراً من 25 ديسمبر 1999 خلفاً لمعالي عبدالكريم حرشاوي.
5) اعتباراً من 14 يوليو 1999 خلفاً لمعالي الدكتور الشيخ علي سالم الصباح.
6) اعتباراً من 24 فبراير 2000 خلفاً لمعالي ظافر البشري.

مجلس المديرين التنفيذيين

يتكون مجلس المديرين التنفيذيين من مدير عام الصندوق رئيساً للمجلس، وثمانية مديرين أعضاء غير متفرغين ينتخبهم مجلس المحافظين من الدول الأعضاء، يعينون لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويتولى المجلس الإشراف على نشاط الصندوق وتقديم ما يراه مناسباً من مشورة.

ويتشكل مجلس المديرين التنفيذيين حالياً على النحو التالي:

المديرون التنفيذيون	الدولة /الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (٪)
سعادة الدكتور جاسم المناعي	المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
سعادة الدكتور محمد الشريف إلمان	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	11.39
سعادة إبراهيم بن محمد المفلح	المملكة العربية السعودية	12.88
سعادة عبد الواحد المخزومي	جمهورية العراق	11.39 *
سعادة أحمد أحمد غالب (اليمن)	جمهورية مصر العربية[1] الجمهورية اليمنية جمهورية السودان * جمهورية الصومال * جمهورية جيبوتي	19.86

المديرون التنفيذيون	الدولة /الدول التي يمثلونها	القوة التصويتية (٪)
سعادة الدكتور ناصر محمد البلوشي (البحرين)	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عُمان	7.71
سعادة محمد سعيد شاهين (الأردن)	الجمهورية العربية السورية المملكة الأردنية الهاشمية الجمهورية اللبنانية دولة فلسطين	8.58
سعادة عبداللطيف لوديي (المغرب)	المملكة المغربية الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى الجمهورية التونسية الجمهورية الإسلامية الموريتانية	13.68
سعادة سيف بن علي الخاطري (الإمارات)	دولة الكويت دولة الإمارات العربية المتحدة	14.50

* تتأثر القوة التصويتية المبينة أعلاه بسبب الوقف المؤقت لعضوية كل من جمهورية العراق، وجمهورية السودان وجمهورية الصومال.

1) بناء على القرار رقم 99/6 الصادر عن الإجتماع الثاني والعشرين لمجلس محافظي الصندوق والمنعقد في الدوحة (20-21 أبريل 1999) إنضمت مصر إلى مجموعة الجنوب العربي وعدل إسم المجموعة إلى "مجموعة حوض النيل والجنوب العربي".

المدير العام والموظفون

يعيّن مجلس المحافظين مديراً عاماً للصندوق لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويقوم مدير عام الصندوق برئاسة إجتماعات مجلس المديرين التنفيذيين. ويعتبر الرئيس الأعلى لموظفي الصندوق والمسؤول عن جميع أعماله. ويساعد المدير العام في إنجاز أعماله موظفون فنيّون دائمون، ينتظمون في ست دوائر هي:

1. دائرة الشؤون الادارية
2. الدائرة الاقتصادية والفنية
3. الدائرة القانونية
4. معهد السياسات الاقتصادية
5. دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي
6. دائرة الاستثمارات

وبالاضافة إلى الدوائر الست، يتضمّن الهيكل التنظيمي مكتباً للتدقيق الداخلي ومكتباً للمدير العام رئيس مجلس الإدارة، وكذلك اثنتين من اللجان الدائمة، وهما لجنتي القروض والإستثمار المنصوص عليهما في إتفاقية الصندوق. كما يتضمن اللجنة الإدارية التي أنشئت بموجب نظام العاملين الذي وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين وتم إعتماده من قِبل مجلس المحافظين.

صندوق النقد العربي
ص.ب: 2818 أبوظبي - أ.ع.م.